الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة 8 ماي 1945 * قالمة *



كلية العلوم الانسانية والعلوم الإجتماعية
قسم التاريخ
تخصص: تاريخ عام

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر نظام جديد *ل م د* في التاريخ العام

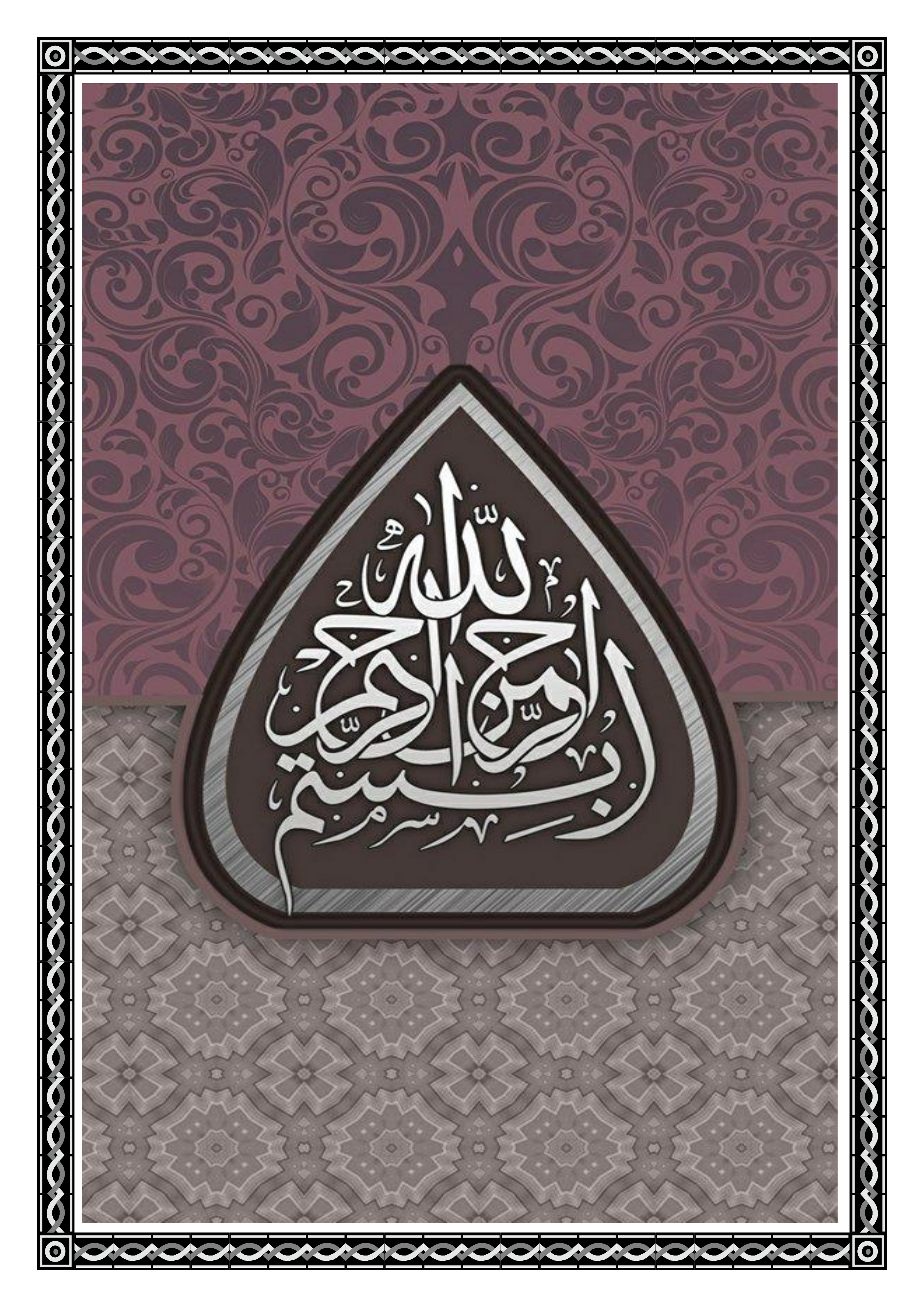
المناورات الديغولية لإجهاض ثورة التحرير الجزائرية من خلال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان 1962/1958م

من إعداد الطالبات:
بركاوي خولة
لوصيف سعاد

الاستاذ المشرف:
لعروسي عابد

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
عمر عبد الناصر	-أ-محاضر-ب	رئيسا	8ماي1945
لعروسي عابد	أ-محاضر-أ-	مشرفا	8ماي1945
فركوس ياسر	-أ-محاضر-ب	مناقشا	8ماي1945

السنة الجامعية: 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

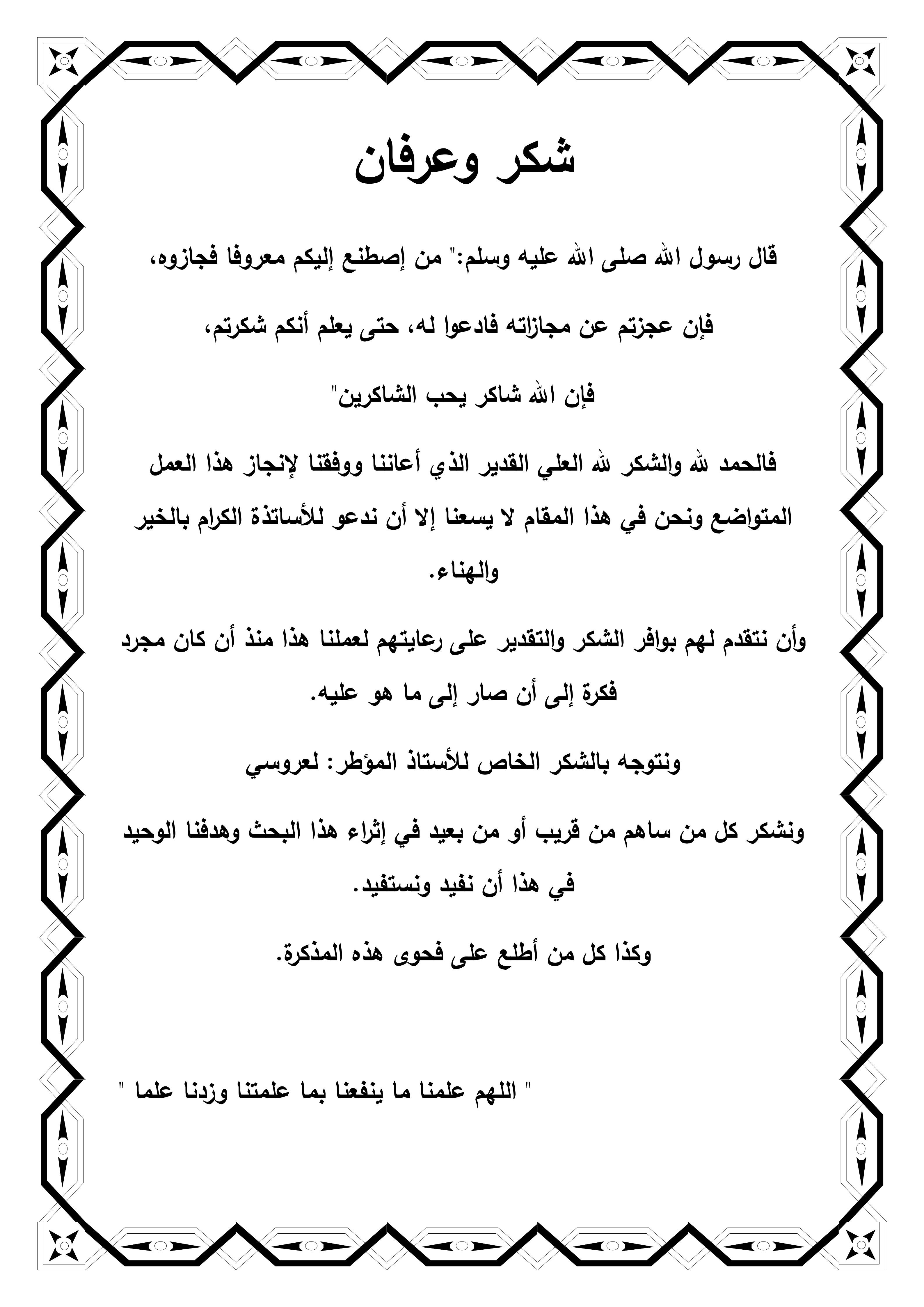
إقرأ بإسم ربك الذي خلق{1} خلق الإنسان

من علق {2}

إقرأ وربك الأكرم{3} الذي علم بالقلم{4}

علم الإنسان ما لم يعلم{5}

سورة العلق:{1 – 5}



شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من إصطنع إليكم معروفا فجازوه،

فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له، حتى يعلم أنكم شكرتم،

فإن الله شاكر يحب الشاكرين"

فالحمد لله والشكر لله العلي القدير الذي أعاننا ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ونحن في هذا المقام لا يسعنا إلا أن ندعو للأساتذة الكرام بالخير والهناء.

وأن نتقدم لهم بوافر الشكر والتقدير على رعايتهم لعملنا هذا منذ أن كان مجرد فكرة إلى أن صار إلى ما هو عليه.

ونتوجه بالشكر الخاص للأستاذ المؤطر: لعروسي

ونشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إثراء هذا البحث وهدفنا الوحيد في هذا أن نفيد ونستفيد.

وكذا كل من أطلع على فحوى هذه المذكرة.

" اللهم علمنا ما ينفعنا بما علمتنا وزدنا علما "



إهداء

إلى من أبتغي رضاهما بعد رضا الله

والدي العزيزان: رابح لوصيف ورحيمة بن أوغيدن

راجية رضاهما، مجاهدة لبرهما ما إستطعت إلى ذلك سبيلا

إلى من أدين لهم بالفضل وألمس منهم النبل أخي وأخواتي

عبد السلام ورميساء وفطيمة الزهراء

إلى كل من يعرفوني ويحبوني وجمعت بيني وبينهم مودة

إلى رفيقات دربي وصديقاتي

« أميرة، أميرة، سلاف، بثينة، حنان »

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع محبة ووفاءا وعرفانا

سعاد



إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب...

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة...

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم...

إلى القلب الكبير والدي العزيز بركاوي علي

إلى من أرضعتني الحب والحنان... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي بركاوي خيرة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة...

إلى رياحين حياتي إخوتي «كوثر وغفران»

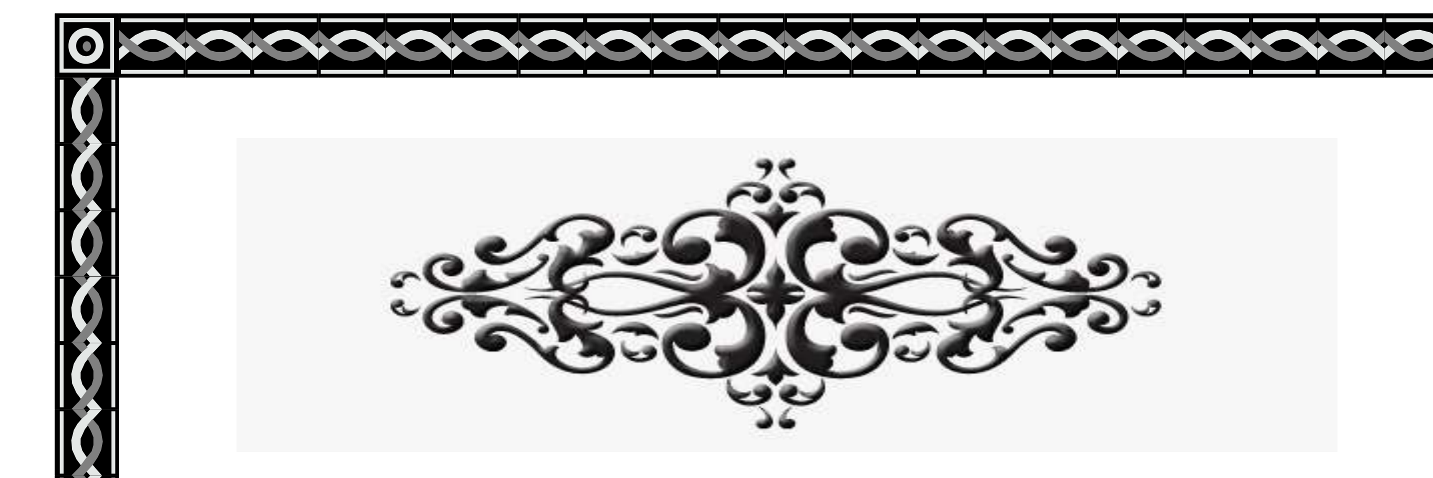
إلى صديقاتي في الحياة

«بثينة، سلاف، أمينة، دنيا»

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع محبة ووفاءا وعرفانا

خولة






مقدمة



مقدمة:

لا شك أن الثورة الجزائرية (54-62) من أهم المراحل في تاريخ الشعب الجزائري وثورته المجيدة التي لم تكن وليدة العدم، أو أنها جاءت بمحض الصدفة، بل أنها كانت وليدة لجملة من العوامل والضغوطات التي عانى منها الشعب الجزائري.

وأمام تعاظم الثورة الجزائرية منذ إندلاعها أدى إلى إقحام فرنسا في مشكلات وأزمات سياسية وإقتصادية خطيرة، وإزدادت خطورة، بسبب الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش الفرنسية نتيجة زحف الثورة المتواصل، بالإضافة إلى سقوط حكوماتها المتوالي، وبالتالي سقوط أسطورة فرنسا التي لا تهزم، وأمام هذا الوضع المتأزم لم يبق أمام فرنسا سوى الإستنجاد ب " ديغول " الذي أصبح المنقذ الوحيد لما بقي من كرامة لفرنسا في حربها ضد الجزائر. والذي إستخدم عدة أساليب من أجل إنهاء الثورة، ومنها العسكرية والسياسية والعديد من المخططات الإغرائية الإقتصادية.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تندرج تحت عنوان " المناورات الديغولية لإجهاض ثورة التحرير الجزائرية من خلال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان 1958-1962 "، كون ديغول يمثل الشخصية المحورية في السياسة الإستعمارية في هذه الفترة لأنها تلقي الضوء على أهم المنعرجات الحاسمة في تاريخ الصراع الفرنسي -الجزائري.

وتتمثل أسباب إختيار الموضوع في:

يرجع سبب إختيارنا لهذا الموضوع الهام في مسار الثورة التحريرية الكبرى إلى عدة عوامل أهمها:

- رغبتنا الشخصية في دراسة تاريخ ثورتنا التحريرية المجيدة، وكذلك التعرف على مختلف المراحل الحاسمة التي مرت بها طيلة فترة الكفاح المسلح ضد الإستعمار الفرنسي.

مقدمة

- الميل الشخصي للإطلاع على جانب مهم من الثورة التحريرية خاصة فيما يتعلق بالمخططات الفرنسية لإفشال الثورة.
- محاولة دراسة هذه المرحلة وإعطاء تفسيرات وتحليل لمختلف الإستراتيجيات الإستعمارية التي طبقها " ديغول " في الجزائر مع إبراز الخلفيات الحقيقية للمشاريع.
- حساسية هذا الموضوع من حيث أنه يمس جانب من خبايا فرنسا للبقاء في الجزائر.
- أهمية الموضوع بالنسبة لتاريخ الجزائر المعاصر.
- إبراز وتقديم دراسة تاريخية حول المشاريع وأهدافها الخفية بالإضافة إلى مصيرها.
- تسليط الضوء على أسباب إختيار ديغول لقسنطينة ومبادرته سلم الشجعان.
- الرغبة في دراسة الموضوع ومعرفة خبايا المشاريع وآثارها على الجزائر.
- التعرف على رد فعل وموقف الجزائريين من مشاريع ديغول.

وهذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير المشاريع الديغولية التي إنتهجها للقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1958م إلى 1962م؟

وتندرج تحتها أسئلة فرعية:

- من هو شارل ديغول؟ وما هي الأسباب التي عجلت بعودته إلى الحكم؟
- ماهي الإستراتيجيات القمعية التي إنتهجها ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية؟
- ماهية مشروع قسنطينة ومبادرة سلم الشجعان، والأهداف منهما؟
- كيف واجهت الثورة الجزائرية هذه المشاريع؟ وما مدى تأثيراتها وإنعكاساتها على مسار الثورة التحريرية الكبرى؟

مقدمة

المنهج المتبع في الدراسة:

ومن أجل دراسة هذا الموضوع إتبعنا المنهج التاريخي الوصفي والسردي من خلال وصف الأحداث التاريخية البارزة في مسار الثورة التحريرية حسب التسلسل الزمني والكرونولوجي. حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في الخطة.

خطة البحث:

وللإجابة عن هذه التساؤلات حول موضوع الدراسة ‘اتبعنا خطة في هذا العمل والتي تمت حسب المادة العلمية التي توفرت لدينا بعد عملية البحث والجمع والقراءة والتصنيف، وإخراج هذه الدراسة في طابع أكاديمي، وإرتأينا إلى تقسيم خطة البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وكل فصل منها مقسم إلى مباحث ومطالب وخاتمة ومجموعة ملاحق من شأنها أن تدعم الموضوع المعالج.

الفصل الأول جاء بعنوان **ديغول والثورة الجزائرية** وتناولنا فيه الجنرال ديغول من خلال التعريف به وسيرة حياته، وثقافته السياسية والأسباب التي أدت بالتمرد على الجمهورية الرابعة مما أدى إلى سقوطها، كما تحدثنا عن عودة الجنرال ديغول للحكم وتربعه على سدة حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة، كما نعرض في هذا الفصل سياسة ديغول إتجاه الثورة من خلال المشاريع والمخططات التي جاء بها للقضاء على الثورة الجزائرية.

أما **الفصل الثاني** تناولنا فيه المشروع الإقتصادي الذي جاء به ديغول إلى الجزائر من أجل تغليط الشعب الجزائري والرأي العام بأن ما جاء به المناضلون مجرد تمرد على الأوضاع التي كان الشعب يعيشها، كما تحدثنا عن الأسباب التي جعلت ديغول يقترح هذا المشروع،كما تطرقنا كذلك الى محتوى هذا المشروع ومصادر تمويله وأهم الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية التي قدمت فيه، والأهداف التي جاء بها المشروع بتحسين المستوى

الإقتصادي والإجتماعي للمسلمين ظاهريا وإمتصاص غضب الجزائريين وعزلهم عن جبهة التحرير باطنيا من أجل تحقيق غاية فرنسا، كما تناولنا إنعكاس المشروع على الثورة التحريرية والشعب من خلال إبراز رد فعل الشعب الجزائري ويظهر ذلك في المظاهرات التي قام بها.

أما **الفصل الثالث** جاء بعنوان **سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958م**، تناولنا فيه محتوى مبادرة سلم الشجعان التي كانت مطالبة الثوار الجزائريين بالإستسلام وإلقاء السلاح والكف عن الحرب، مقابل ضمان حريتهم وسلامتهم والذي أراد من وراءه أن يلعب على عواطف جبهة التحرير الوطني كما تحدثنا عن

الأهداف التي جاءت بها هذه المبادرة هو إضعاف جبهة التحرير الوطني، تمهيدا للقضاء على الثورة. كما تناولنا رد فعل الحكومة المؤقتة على هذه المبادرة التي إعتبرتها محاولة لزعزعة صفوف جيش التحرير الوطني، فمن جهة بينت عيوب المبادرة وشككت في صدق نواياها، ومن جهة ثانية حرصت على الظهور بمظهر الساعي للحل السلمي، وفي الأخير تحدثنا عن مبدأ تقرير المصير الذي جاء كنتيجة حتمية أملتها الظروف التي دفعت بالجنرال ديغول إلى الإعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره، بعد فشله في الإنتصار على جبهة التحرير الوطني.

وفي الأخير ختمنا موضوعنا بخاتمة كانت بمثابة خلاصة ومجموعة من الإستنتاجات لما جاء في الفصول والموضوع ككل، ولتدعيم الموضوع ألحقنا المذكرة بمجموعة من الملاحق.

أما فيما يخص المصادر والمراجع التي إعتمدنا عليها، فقد كانت أهمها: **مذكرات الأمل-التجديد** لشارل ديغول، الذي يعد الشخصية الرئيسية لموضوعنا، الذي خصص في مذكراته جزءا يتحدث فيه عن الجزائر، وقد أخذنا منه عدة عناصر لنستشهد بها، بالإضافة إلى **الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)** لمحمد حربي، وكذلك كتاب **ملحمة الجزائر الجديدة**

لعمار قليل، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول** لكاتبه رمضان بورغدة، وكذلك كتاب الزبيري محمد العربي **الثورة الجزائرية في عامها الأول** الذي تطرق فيه إلى مسار الثورة التحريرية، كذلك ولمجاهدين عايشوا الثورة مثل يحي بوعزيز خاصة كتابيه: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** و **الثورة في الولاية الثالثة**.

كما إعتمدنا على جملة من المراجع القيمة والموضوعية مثل: **تاريخ الثورة الجزائرية** لصالح بلحاج، وكتاب **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م**، لعمار بوحوش، وكتاب **في كواليس التاريخ، ديغول... والجزائر** لمحمد عباس. كما إستفدنا من مجموعة من المجلات أهمها: المجاهد، ومجلة أول نوفمبر، ومجلة المصادر، ومجلة الذاكرة، ومجلة جامعة دمشق. إلى جانب موسوعات مثل: **موسوعة أحداث القرن العشرين، قادة وأعلام** لبهيج يجلس، **وموسوعة تاريخ الجزائر 1830م – 1962م**.

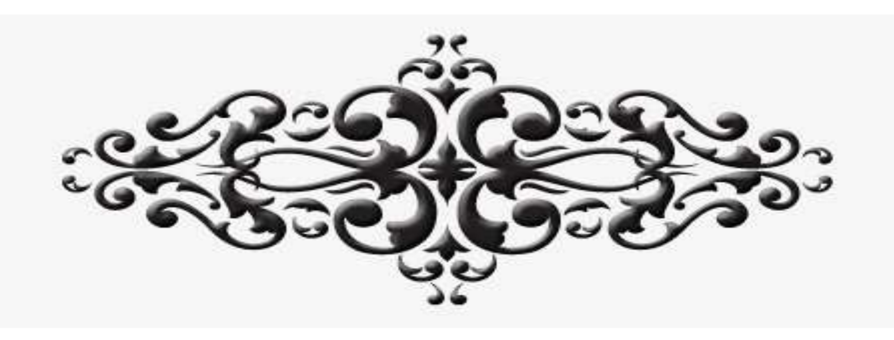
وقد واجهتنا في هذه الدراسة جملة من الصعوبات، من بينها:

- كثرة المادة الخبرية وتشعبها وصعوبة التحكم فيها وإستخراج النقاط المهمة منها لإثراء الموضوع.
- قلة المصادر التي تتناول موضوع سلم الشجعان بالتفصيل، وهذا ما صعب دراسة نواحي من الموضوع.
- عدم القدرة على التنقل من أجل إجراء مقابلات مع شهود عيان ممن عايشوا الفترة الديغولية أو شاركوا في صنع أحداث الثورة التحريرية الكبرى.
- صعوبة الوصول إلى المراجع باللغة الأجنبية التي تدرس الموضوع.

وفي الأخير نرجوا أن نكون قد وفقنا في دراسة هذا الموضوع، ورغم إجتهادنا لإخراج هذا الموضوع في أحسن صورة، إلا أننا على يقين أنه يعتريه النقص، ولذا فإننا

مقدمة

مستعدتان لتقبل النقد الذي يوجه إلينا سواء تعلق بجوهر الموضوع أو إستنتاجاته أو غيرها، لأن الكمال لله والعصمة للأنبياء.



الفصل الأول:

ديغول والثورة الجزائرية



المبحث الاول: ترجمة شارل ديغول

المطلب الأول: مسيرة حياته

المطلب الثاني: ثقافته السياسية

المبحث الثاني: أحداث 13 ماي 1958

المطلب الأول: سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة

المطلب الثاني: حركة التمرد 13 ماي 1958م

المطلب الثالث: وصول ديغول إلى الحكم وقيام الجمهورية الخامسة

المطلب الرابع: سياسة ديغول إتجاه الثورة

المبحث الأول : ترجمة شارل ديغول

المطلب الأول : مسيرة حياته

ولد الجنرال ديغول يوم 22 نوفمبر 1890 بمدينة ليل الفرنسية[1] ونشأ في كنف أسرة متدينة كاثوليكية متحررة ومثقفة[2] وهو ثالث طفل من بين خمسة إخوة[3] وتعود أصول عائلة ديغول من جهة الأب الى عائلة أرستقراطية عسكرية للعصور الوسطى " Noblesse d'épé " (أشراف السيف) النورمندية أما من جهة الأم فعائلته " les maillet " (مايي)تتحدر من منطقة Flandres (الفلاندر) لها أصول إيرلندية[4].

كما أن أبوه عمل أستاذ في التعليم الكاثوليكي، كما أن له دور مهم في تربية إبنه وتعليمه[5]، حيث زوده بمجموعة من القيم التي كان يؤمن بها وهي : الشرف، التواضع، الشجاعة، وروى لإبنه مأساة هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا واحتلال هذه الأخيرة لباريس، حيث شارك في معركة الدفاع عنها وأصيب خلالها بجروح[6]. ويروي أنه كان في طفولته ولدا عنيدا طائشا، صعب المراس، قاسي القلب وجاف الطباع، تطبع منذ طفولته بالطابع التحرري[7].

---

[1] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول،(سنوات الحسم و الخلاص) منشورات بونة، الجزائر، 2012، ص 152.

[2] فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ص 664.

[3] عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور،(وقائع مأساة مبيتة) ج1، تر، الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 465.

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 155.

[5] عفرون محرز، المرجع السابق، ص 466.

[6] عبد القادر خليفي، مخططات من تاريخ الجزائر المجاهدة، 1830–1962 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص 128.

[7] بهيج بحليس، موسوعة أحداث القرن العشرين قادة وأعلام (1)، ج8 ،دار نوبليس، بيروت، 2004 ص 261.

إنكب باكرا على القراءة في باريس وبرغسون وبيفي[1] وفي سنة 1908م التحق بمدرسة سان سير العسكرية العريقة المتخصصة في تكوين ضباط الجيش الفرنسي، حيث احتل الرتبة 119 من بين المترشحين المقبولين الذين بلغ عددهم 221 شخص[2].

فهنري ديغول عمل أستاذ في التعليم الكاثوليكي[3] في غرار هناك من يقول أنه كان أستاذا جامعيا للأدب الفرنسي والتاريخ واللغتين اللاتينية واليونانية[4] وهناك من يقول بأنه أستاذ للفلسفة[5].

في يوم 2 مارس 1916 وقع أسيرا في أيدي القوات الألمانية رغم أنه قام بخمس محاولات للفرار من المعتقلات الألمانية، إلا أنه فشل وحكم عليه بالسجن، ولم يطلق سراحه إلا في نهاية الحرب[6].

وفي سنة 1920م تزوج " ايفور فندرو " (1900 – 1979) حيث أنجبت له ثلاثة أطفال فيليب Philippe ولد سنة 1921 ، إليزابيث Elizabeth ولدت سنة 1923م، أن منغولي Anne de Gaulle (1928 – 1948)[7] وفي سنة 1921م درس التاريخ العسكري، وأنه

---

[1] فيراس البيطار، المرجع السابق، ص 664.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 152.

[3] عبد القادر خليفي، المرجع السابق، ص 219.

[4] بهيج بحليس، المرجع السابق، ص 261.

[5] صالح بالحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008 ص 93.

[6] عبد الوهاب الكالي، الموسوعة السياسية، ج2 ، دار الهدى، لبنان، 1985م ص 742.

[7] Mohamed tiab : la chronologie algérienne 1830- 1962, tom, ishaq, Boufarik, Algerie, 1999, p314.

كان أستاذا مساعدا في مدرسة سان سير، وعين في هيئة أركان جيش الرين، وواصل مساره العسكري تحت إمرة الماريشال *بيتان[1].

وفي يوم 18 أكتوبر 1929م تقرر إرساله الى بيروت لرئاسة المكتبين الثاني والثالث تم استدعى يوم 06 نوفمبر 1931م للعمل في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع الوطني، يعتبر ديغول من العسكريين المولعين بالفنون العسكرية، ووضع الإستراتيجيات، حيث ألف عددا كبيرا من الكتب منها : " الشقاق في سبيل العدو 1924م "، " إبن السيف le fils de l'épée " 1932م، وكذلك " من أجل جيش محترف1934 "[2] ومذكرات كتب قسم منها قبل عودته للسلطة " mémoire de guerre " وما تبقى استقالته"mémoire d'espoire"[3] أما كتابه " فرنسا و جيشنا la France et son armee "سنة 1938م، غير أنه أثار قلق الماريشال بيتان بالرغم من أنه شارك في تأليفه ولكن ديغول قرر نشره بإسمه[4] عين قائدا للفرقة مكلفا للدفاع الوطني في ديوان " rexaud " في 6 جوان 1940م[5].

لقد أحرز نجاح في حياته العسكرية لكن السياسية ما لبثت أن استهوته فمال إليها وكان له في هذا الحقل آراء واضحة سليمة وعملية كادت أن تغطي على آراء البرلمانيين من المحنكين في

---

* بيتان: سياسي وعسكري فرنسي،(24أبريل 1856 – 2 يوليو1951) كرم بلقب المارشال في 1918م، رئيس للدولة الفرنسية 1940–1944، رئيس للوزراء 1940، ووزير الحربية 1934، من إنجازاته، أوقف زحف الألمان عند فردان في الحرب العالمية، عين سفير في إسبانيا (1935 –1940)، – أنظر إلى httpM//ar.m.wikipidia.org

[1] عفرون محرز، المرجع السابق، ص 465.

[2] وزارة المجاهدين، موسوعة تاريخ الجزائر 1830، شارل ديغول، ديوان المطبوعات، 5 جويلية 2002، ص 25.

[3] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 95.

[4] عفرون محرز، المرجع السابق، ص 466.

[5] بهيج بحليس، المرجع السابق، ص 266.

السياسة وبعد عودته الى فرنسا أسندت له مهمة في غاية الحساسية وهي ملف " تنظيم الأمة زمن الحرب "[1].

وفي سنة 1944 عاد الى باريس عقب تحريرها وفرض نفسه قائدا سياسيا وأعاد تكوين الجيش لمواصلة الحرب الى جانب أمريكا و بريطانيا، وفي السنة الموالية عينه المجلس الوطني الإستشاري رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية[2]. كان ديغول وقتها رافضا العودة لنظام الجمهورية الثالثة، وهذا ما دفعه الى إقتراح مشروع دستور جديد يرمي الى تعزيز السلطة التنفيذية، حيث لقي هذا الأخير معارضة المدافعين عن أولوية السلطة التشريعية و خاصة منهم الإشتراكيون و الشيوعيون، وهذا ما دفعه الى رفض العمل في النظام البرلماني ثم استقالته في جانفي 1946م. وبعدها ابتعد عن السلطة وكرس وقته في كتابة القسم الأول من مذكراته ما بين 1946- 1958م والإشراف على تنظيم تجمع الشعب الفرنسي (R.P.F)[3].

وفي عام 1958م، بعد إشتداد حرب التحرير في الجزائر عاد الى السلطة بوضعه رئيسا للحكومة في 1 جوان 1958م، حيث استنجد به الفرنسيون لإنقاذ الوضع في الجزائر، وأعطى لفرنسا الدستور الذي أسس الجمهورية الخامسة واستلم مهامه في جانفي 1959م[4].

ففي يوم 10 أفريل 1969م قرر الجنرال إجراء إستفتاء شعبي حول مشروع لإنشاء المناطق وتحديد مجلس الشيوخ، وأنه أكد إذا رفض هذا المشروع سينسحب من السلطة، وهذا ما حدث فعلا. فكان أول فشل للجنرال ديغول، فقرر تقديم استقالته يوم 28 أفريل 1969م. بعد هذا كرس وقته

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 154.

[2] نفسه، ص 155.

[3] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 94.

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 166.

لكتابة القسم الأخير من مذكراته " Mémoire d'espoir " الى أن وفته المنية في 09 نوفمبر 1970م ب كولمبي – لي– دو– زيغلير[1].

المطلب الثاني : ثقافته السياسية

يمكن القول عن ثقافته السياسية هي تلك القيم والمبادىء التي حددت سلوكه السياسي والتي يمكن إدراجها فيما يلي :

- السياسة الجديدة تقتضي قوى جديدة، وهذا يعني حكام جدد حيث يرى ديغول أن تغيير الحكام أسلوب من أساليب الحكم.
- الاحساس بدور التاريخ وضرورة مسايرته : ويقصد بذلك أنه لا فائدة من التألم بأن التاريخ قد تقدم وفرض واقعا جديدا[2].
- الوطنية : نجد أنه يحرص على مصالح فرنسا.
- القدرة على التكيف مع الأحداث : نجد أن ديغول كان يثق في نفسه ولا يعرف الخضوع للأحداث، وكانت له قدرة كبيرة في إخفاء تردده.
- الديمقراطية : وكان ذلك من خلال الاستفتاء الذي أسسه في فرنسا الذي كان ينظر إليه بأنه من الوسائل الديمقراطية المباشرة[3].
- المنطق العقلاني والواقعية التجريبية : يقول ديغول طالما أن الأشياء هي على ما هي عليه، فينبغي إتخاذ الموقف والتصرف على هذا الأساس، وليس وفقا للرغبات والأحلام وأنه إذا تبين وجود خطر فلا بد من عدم المجازفة والمخاطرة والتراجع أحسن[4].

---

[1] موسوعة تاريخ الجزائر، 1830م 1962م ،المرجع السابق، ص 30.

[2] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 99.

[3] عفرون محرز ،المرجع السابق، ص 420.

[4] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 102.

هذا مما سجل لديغول أما خصومه فاتهموه بأنه يتميز بقدر كبير من الأنانية، وأن ما إتخذ عليه في الحكم هو التسلط والمبالغة في استعمال السلطة الشخصية وتجاوز القواعد الدستورية، فسمي لذلك سلطانا منتخبا "Monarque élu " ومن خلال هذه الأمثلة التي قدمت لدعم هذه الأقوال مستمدة من تعامله مع القضية الجزائرية[1].

[1] برنارد ليدويدج، ديغول ماله وماعليه، تر: محمد سميح السيد، طالس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985 ص 18.

المبحث الثاني : أحداث 13 ماي 1958م

المطلب الأول : سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة

إن توالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى يعتبر من أكبر الأدلة على فشل فرنسا في قمع الثورة الجزائرية، حيث استطاعت الثورة التي انطلقت بإمكانيات بسيطة ومحدودة أن تحدث شرخا داخل كيان الدولة الفرنسية في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية[1].

وعليه فإن الجمهورية الرابعة* كانت ضعيفة بالمقارنة مع القوى الأخرى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية[2]، ويرجع هذا الضعف الى الظروف التالية :

- الظروف الاقتصادية:

حيث نجد في المجال الاقتصادي ارتفاع النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر، وهذا أدى بالسلب على النفقات الموجهة للجيش الفرنسي، وتنمية ثروته ومداخيله وأجهزته المتنوعة، هذا ما هدد بدوره تقدم وازدهار الدولة الفرنسية[3]، مقارنة بالدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى فقدان المصانع والمؤسسات الفرنسية من اليد العاملة في الحرب بالجزائر، فقد قدرت قيمة المصروفات الفرنسية في تلك الفترة ما قارب ملياري فرنك، الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية الإقتراض من الخارج، والرضوخ لشروط الإستدانة القاسية[4].

---

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1 ،دار البعث، الجزائر، 1991 ص 129.

* **الجمهورية الرابعة:** هي الحكومة الفرنسية بين 1946 و ن1958 تحت الدستور الجمهوري الرابع، تعتبر هذه الجمهورية استئناف للجمهورية الثالثة التي حكمت فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية و عانت من الكثير من المشاكل مثل الوزارات القصيرة الأمد مما جعل التخطيط السياسي صعبا، لذلك قامت فرنسا بتعديل دستورها في 13 أكتوبر 1946م .

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 79.

[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عياد وصالح المولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994 ص 175.

[4] نفسه، ص 176.

فكان من نتائج هذا الوضع الذي آلت إليه الحكومة الفرنسية أن ضعفت إلتزاماتها تجاه منظمة الحلف الأطلسي، ونظرا لوجود الغالبية من جيشها في الجزائر مما أدى الى شكوى شركائه بالحلف[1].

- **الظروف السياسية:**

جاءت حكومة " فيليكس غايار" بمشروع جديد لفرنسا والذي كان تحت اسر القانون الإطاري " les lois cados " والذي نص على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية ونظرا لزحف الثورة الفرنسية وضغطها على الأحداث الداخلية والخارجية لفرنسا فقد تزعزع مركز حكومة غايار، ولم ينفع أي تهديد بإنسحاب فرنسا من الحلف، إذا لم تؤيدها في حربها بالجزائر وتهاوت في النهاية وسقطت في شهر أفريل 1958 دون أن تحقق أي شيء[2].

وأن ما سرع عملية سقوط الجمهورية الرابعة راجع الى خيبة أمل كل من المعمرين والجيش الذي كان دافعا أساسيا لبداية التصدع السياسي الفرنسي[3].

أما على الصعيد الخارجي وبالضبط مستعمرات فرنسا والتي فقدت جل مستعمراتها من أجل الاحتفاظ بالجزائر، هذه الأخيرة التي كبدت العدو العديد من الخسائر على الصعيد السياسي،

وبالرغم من كل المجهودات التي قام بها الجيش الفرنسي لقمع الثورة إلا أنه لم يحقق أي نصر[4].

---

[1] بوالطمين ،جودي لخضر، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها، دار البعث للنشر، قسنطينة، ص 66.

[2] يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 158.

[3] محمد عباس ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954م– 1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007، ص 271.

[4] عبد الحميد السقاي، من بطولات جيش التحرير الوطني ، مجلة اول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 63، 1983، ص 21.

مما أدى الى إحباط معنويات الفرنسيين في الجزائر، وأنهم كانوا يريدون تحقيق نصر بالجزائر يعوضهم عن

الهزائم التي لحقت بهم من طرف النازيين، واستكملت هزيمتهم في " ديان بيان فو "[1]. وعن تفاقم الوضع

الفرنسي أدى الى سقوط وزارة " فيليكس غايار " في 15 أفريل[2].

- **الظروف العسكرية:**

بالرغم من الحشود الهائلة من العساكر التي دفعت بها فرنسا لمحاربة الثورة الجزائرية لم تفلح وعود الوزير المقيم "لاكوست"* في التهدئة والتي جعلته يصرح بأن رغم جرائم المظليين خلال ما عرف بمعركة الجزائر والتي لم يدخر فيها كل من "ماسو"* و "سالان"* جهدا للبطش والتنكيل ولا حتى خطوط الموت كل هذا لم يوقف زحف الثورة الماردة على الغاصبين[3].

---

[1] عبد الحميد السقاي، المرجع السابق، ص 22.

[2] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962 ، دار هومة ، الجزائر، 2004، ص 186.

* **لاكوست** : 1898-1989، الوالي العام الفرنسي بالجزائر، عين في منصبه عقب جاك سوستال في مطلع 1956 شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة – انظر إلى يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج2، دار الهدى ،2004، ص 235.

* **ماسو**: 1908-2002، عسكري فرنسي ، قائد للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر، شارك في تمرد 13 ماي 1958م، كان وراء إعتماد التعذيب كطريقة وحيدة للحد من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني، من المعارضين لسياسة تقرير المصير في الجزائر ومن أنصار منظمة الجيش السري الفرنسي،–انظر الى يحي بوعزيز،المرجع نفسه،ص236م.

* **سالان**: ولد في فرنسا في 1905/9/5م مندوب عام للحكومة في الجزائر، بداية من 1958 بتولي السلطات المدنية، إضافة إلى السلطات العسكري التي كان يمارسها بصفة قائدا أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر – أنظر إلى جمال قندل: خط شال وموريس على الحدود التونسية و المغربي وتأثيرها على الثورة، دار الضياء للنشر، الجزائر،2006، ص 84.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص 130.

بل كان هذا دافعا قويا في إشتداد لهيب الثورة وبشكل سريع ومرعب ومخيف[1].

وفي هذه الفترة تدهور وضع الجيش الفرنسي وهو يرى الثورة تتطور وفي المقابل برز جيش التحرير الوطني الدراع العسكري و الداعم للثورة كقوة منظمة ومنسقة تنسيقا حديثا, وذلك للتطور السريع الذي عرفته الثورة إبتداءا من 1955/08/20م إلى مؤتمر الصومام 1956/08/20م الذي خلق دولة داخل دولة التفت حولها الجماهير في إجماع كامل, وهذا ماجعل الجيش الفرنسي و المعمرين يعيشون في شبه عزلة داخل الجزائر[2].

المطلب الثاني : حركة التمرد 13 ماي 1985م

إن زحف الثورة المتواصل وعجز القوات الفرنسية عن إيقافه أدى إلى خلق الأزمات لفرنسا، التي أصبحت مهددة بالإنهيار السياسي و العسكري, حيث لم تصمد الجمهورية الفرنسية الرابعة التي تعاقبت عليها سبع حكومات في مواجهة الوضع الذي فرضته الثورة في الجزائر فالهزيمة النكراء التي منيت بها في الفيتنام والتخلي السريع عن تونس و المغرب من أجل التفرغ للجزائر, إضافة إلى فشل الحكومات المتعاقبة في القضاء على الثوار[3].

ففي صبيحة 13 ماي 1958م بدأ هذا التمرد بمظاهرات صاخبة بمدينة الجزائر, قام بها المستوطنون الغاصبون وإتجهوا إلى قصر الحكومة, حيث تعاقب على منصة الخطابة عدد من زعمائهم, الذين تحدثوا عن تردي الأوضاع في البلاد محملين حكوماتهم المسؤولية ومتهمينها

---

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 219.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 189.

[3] عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية،1954-1962، مطابع دار الشهاب ، الجزائر، ص 11.

بالفشل والضعف في مواجهة الثورة الجزائرية[1]، و أخدوا ينادوا بشعارات الجزائر فرنسية و التآخي بين الفرنسيين و الجزائريين.

وهذه الحركة كان يقف من ورائها جماعتين:

في باريس كانت الجماعة الديغولية المجتمعة حول أوليفيه فيشار و بشان و الماس، وليون دلباك، و ميشال دوبرييه*، و جاك سوستال*[2]، أما في المدينة فكانت مجموعة السبعة التي يحركها بيار ليڤارد رئيس إتحاد طلبة الجزائر، ويحيط به مجموعة من الأشخاص منهم مارطال كرسان والدكتور لوفير أورتاز, وهذه المجموعة كانت تسعى للحفاظ على الوجود الإستعماري في الجزائر[3].

ومن الأسباب التي أدت إلى قيام إنقلاب 13 ماي 1958م مايلي:

1-فقدان الجيش الفرنسي لثقته في النظام القائم ورغبته الشديدة في إحداث تغيير جدري ماأحدثته الثورة الجزائرية.

2-فقدان الحكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة للإستقرار و الحرية في عملها وعجزها عن حل مشكل الجزائر و التي صارت الواحدة منها تسقط تلو الأخرى[4].

---

[1] أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960م،1961م، رسالة الماجيستير ، جامعة الجزائر، 2001،2002،ص 3.

* **ميشال دوبريه:** رئيس وزراء فرنسا في الفترة بين عامي 1959 و1961 م حصلت في عهده المذبحة المشهورة والتي أودت بحياة مئات العمال الجزائريين الذين كانوا يتظاهرون في باريس في 17 أكتوبر 1961 للمطالبة بإنهاء الإستعمار الفرنسي للجزائر.

* **جاك سوستال** : من أصول يهودية، عين واليا عام على الجزائر 1955-1956، صاحب مشروع سوستال 15 فيفري 1955، دافع عن الجزائر فرنسية وسياسة الإدماج، عينه ديغول سنة 1958 بوزارة الأعلام ثم الوزارة المنتدبة للصحراء، وصاحب مشروع الفرق الإدارية الخاصة "لاصاص".

[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص 142.

[3] رمضان بورغدة المرجع السابق ص 187.

[4] عبد الكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954م،1958م،دار الواحة للكتاب، الجزائر،2012، ص 230.

3-الخلاف الحاد بين مختلف فرق الجيش الفرنسي في الجزائر, لاسيما المظليين و المشاة, مما أدى إلى تفاقم السخط ضد القيادة العامة للجيش الفرنسي داخل الجزائر لعجزها عن إخماد الثورة الجزائرية[1].

4-رغبة المعمريين الأوروبيين في الإحتفاظ بالجزائر و إبقائها فرنسية حتى وإن اضطروا إلى أنشاء دويلة شبه مستقلة تكون منفصلة عن فرنسا, لتضع الحكومة الفرنسية أمام الأمر الواقع, وبذلك تمنع الإعتراف بالثورة الجزائرية[2].

5-إنقسام الرأي العام الفرنسي بشأن الجزائر لدى المفكريين و أصحاب الرأي من اليسار إلى اليمين.

6-الصدى الذي أحدثته الثورة الجزائرية بين دواليب الحكم في الجمهورية الرابعة بعد أربع سنوات من إنطلاقها وفي جميع هياكلها السياسية و الإقتصادية والعسكرية[3].

7-تراجع هيبة فرنسا الدبلوماسية في الخارج بفعل ممارسات القمع ضد المدنيين في مختلف شرائح الشعب و ماقابلها من تزايد في دعم الرأي العام العالمي لجبهة التحرير الوطني و الثورة الجزائرية[4].

نتائج التمرد:

- من نتائج التمرد خروج الكولون في مظاهرات طالبوا بتطبيق مبادئ النخب الجزائرية في الثلاثينيات.
- عودة الجنرال ديغول إلى الحكم غداة إنقلاب 13 ماي 1958م بعد خمس سنوات من

[1] علي كافي، مذكرات علي كافي (من المناظل السياسي إلى القائد العسكري)1946، 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 177.

[2] الإذاعة الوطنية الجزائرية، حوار حول الثورة،ج1،تق:عبد القادر نور ،اعداد و تق: خليفي جنيدي،الجزائر،1986،ص515.

[3] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 232.

[4] نفسه، ص 232.

التقاعد السياسي إثر الإنسحاب الاختياري إبتداءا من 1953[1].

- كان هذا التمرد هو محاولة من ديغول لإنقاد فرنسا مرة أخرى بعد أن قاد مقاومة ضد الألمان, حيث كانت فرنسا في ذلك الوقت بحاجة ماسة إلى رئيس يتميز بالنكر و الخداع وكانت تهدف هذه الحركة إلى الإدماج التام بين فرنسا و الحيلولة دون قيام الحكومة الفرنسية بالمفاوضة مع رجال الثورة الجزائرية[2].
- تسلم ديغول الحكم في 1 جوان 1958م حيث صوتت الجمعية الوطنية على سلطته الذي طلب منها صلاحيات استثنائية ليحكم بها البلاد لمدة 6 أشهر, ثم قدم بعد ذلك برنامج إصلاحي وصادقت عليه الجمعية الوطنية وكان ذلك دافعا قويا لرئاسة الدولة وإستقالة روني كوتي* في تاريخ 3 جوان 1958[3].

المطلب الثالث: وصول ديغول إلى الحكم وقيام الجمهورية الخامسة

بعد الأحداث التي وقعت في 13 ماي 1958 كانت الأطراف السياسية الفرنسية في الجزائر وفرنسا تتآمر[4] و أمام تسارع الاحداث خاطب رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي في 14 ماي 1958 الجنرالات و الضباط و الجنود العاملين بالجزائر مناشدا إياهم بعدم التسبب في المآسي وإرهاق الوطن بإنقسام الفرنسيين[5] وفي ظل هذه الاوضاع التي إتسمت بتنامي دور العسكريين في

---

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص 621.

[2] محمد لحس أزغيدي، المرجع السابق، ص 168.

* روني كوتي René Coty: سياسي فرنسي (20 مارس 1882، 22 نوفمبر 1962)، هو ثاني رئيس وآخر رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة من 16 يناير 1954 إلى 8 يناير 1959.

[3] إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م، 1962م، ج 2، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران ، ص 247.

[4] محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، (د.س)، ص 117.

[5] عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 243.

الجزائر[1] جعل الكل يطالب بدعوة الجنرال إلى الحكم على أمل ان ينقد فرنسا من الإنهيار و الإفلاس المادي و المعنوي ويضمن بقاء الجزائر فرنسة إلى الأبد[2].

حيث طلب رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي من ديغول أن يتولى رئاسة الحكومة[3] و في صبيحة يوم الأحد 1 جوان 1958م عاد الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا. بعد إثنا عشر سنة قضاها بعيدا عن قصر الإليزي, الذي تسلم مقاليده لأول مرة سنة 1942م, وفي يوم 3 جوان تحصل على كامل الصلاحيات, كما أن عودة ديغول إلى الحكم لإنقاذ المأزق الذي وقعت فيه بسبب الثورة الجزائرية كان قائما على شروط والتي حددها في الحكم بواسطة مرسوم لستة أشهر وتجميد صلاحيات المجالس لمدة شهرين وذلك بإقتراح دستور جديد على الشعب الفرنسي وهذا ماجعل فرنسا تدخل عهدا تميز بطغيان ديغول الذي فرض نظاما رئاسيا صارما[4].

فاتخذ على الفور الإجراءات النظامية اللازمة بتأليف حكومة جمهورية تستطيع أن تضمن وحدة البلاد واستقلالها، وتجنب السلطة الوقوع في مزالق تؤدي الى حرب أهلية[5] ولقد انحصرت مهمة الجنرال ديغول في استعادة سلطة الدولة الفرنسية، واحلال السلم في الجزائر ولتحقيق ذلك كان مقتنعا بضرورة إجراء مفاوضات مع ج.ت.و[6] إلا أن قادة الثورة وعلى لسان فرحات عباس اعتبروا سياسة الجنرال ديغول بمثابة سياسة كولونالية* التي تؤدي إلا الى الرفع من حدة الثورة[7].

---

[1] عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص 180.

[2] يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص 218.

[3] إدريس خضير ، المرجع السابق، ص 300.

[4] عثمان مسعود،الثورة الجزائرية التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر ، 2012، ص 428.

[5] حميد عبد القادر ، المرجع السابق، ص 182.

[6] عبد الحميد ديلوح، مظاهرات ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ص 11.

* **السياسة الكولونالية**: تطلق على السيطرة والتأثير الذي تفرضه الدولة المستعمرة على الكيان التابع لها والنظام أو السياسة التي تنتهجها للحفاظ على السيطرة وتأتي مرادفة للإمبريالية.

[7] حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر ، 2007، ص 185 ص 186.

وفي 28 ماي اضطر بيار فليملان الى تقديم استقالة حكومته، والتي لم تدوم أكثر من 14 يوما وما كان من رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي أن يكلف الجنرال ديغول بتشكيل حكومة من أجل إنقاذ فرنسا وبهذا وافق الرئيس على خطة الجنرال التي بناها على توسيع صلاحياته وحل البرلمان و إقامة دستور جديد[1].

حيث أصدر ديغول بيانا قائلا : " لقد شرعت في العملية القانونية الضرورية لإقامة حكومة جمهورية، وكل عمل يخل بالأمن العام لن أوافق عليه "[2].

ونظرا للأزمة السياسية الحادة فقد قبل البرلمان بتولي الجنرال ديغول رئاسة الحكومة مع منحه سلطات استثنائية خاصة بناءا على طلبه حيث أدلى بتصريح جاء فيه : " لقد شرعت في المسار النظامي لإقامة حكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد واستقلالها "[3].

وبعد المصادقة على الدستور الجديد ونجاحه، يكون ديغول قد دشن الجمهورية الفرنسية الخامسة* والتي اعتلى فيها سيادة رئاسة الجمهورية، وخاطب الشعب الفرنسي في 28 ديسمبر 1958 و تعهد بإعادة الهدوء و كذا الرخاء الإقتصادي وتحسين الظروف المعيشية في فرنسا و الجزائر[4].

---

[1] عبد الحميد ديلوح، المرجع السابق، ص 11

[2] صالح بلحاح، المرجع نفسه، ص 94.

[3] محمد عباس، في كواليس التاريخ (3)، دوغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007، ص221.

* الجمهورية الفرنسية الخامسة: هي الدستور الجمهوري الفرنسي الحالي الذي وضع قيد التنفيذ في 5اكتوبر 1958 نشأت الجمهورية الفرنسية الخامسة على انقاض الجمهورية الفرنسية الرابعة مستبدلة الحكومة البرلمانية بنظام نصف رئاسي.

[4] عبد الحميد ديلوح، المرجع السابق، ص 12.

وكان مستوطنوا الجزائر أكثر فرحا بعودة الجنرال ديغول لأنهم كانوا يشعرون بأنه بإمكانه تخليصهم من كابوس الثورة الجزائرية, خصوصا أن ديغول وصل إلى الحكم على هذا الأساس[1].

ومنذ اول لحظة تولى فيها ديغول الحكم وهو دائم التفكير في القضاء على الثورة, وذلك من خلال تجربته عدة مخططات إصلاحية حربية منها إرضاء الجزائريين بمشاريع إقتصادية و إجتماعية وهمية للتخلي عن مساندة الثورة وفي نفس الوقت الضغط على الثوار بكل مالديه من قوة و القضاء عليها في أسرع وقت ممكن[2].

وباشر ديغول مهامه كأول رئيس للجمهورية الفرنسية الجديدة في 8 جانفي 1958[3].

المطلب الرابع: سياسة ديغول اتجاه الثورة

اتبع ديغول في سياسته اتجاه الثورة عدة أساليب فقد اتبع السياسة التقليدية الفرنسية، وهي اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا ولما وجدها لم تجد نفعا إلتجأ إلى إستعمال العنف والاضطهاد لكي يحقق عن طريقها هدفه. ولما يئس منه لجأ إلى إتباع سياسة القمع والإصلاح في آن واحد[4] دون الإعتراف بمطالب الجزائريين الإستقلالية بذلك مايعني إستمرار هيمنة الأوروبيين على الجزائر بصورة عامة، ومن أجل تطبيق هذا الشعار إستعمل الجنرال ديغول العديد من الإستراتيجيات و الأساليب للقضاء على الثورة و لعل أهمها:[5]

---

[1] محمد كمال ليله، المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966، ص 493.

[2] محمد عباس، المرجع السابق، ص224.

[3] عبد الحميد ديلوح، المرجع السابق، ص 13.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص208.

[5] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1989/1830، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 88.

الأساليب العسكرية

والتي نعبر عنها من خلال خط "**شال وموريس**" بعد تزايد العمليات العسكرية لوحدات جيش التحرير، وعجز الحكومات الفرنسية وفشلها في القضاء على الثورة، الامر الذي جعلها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام الفرنسي، ذلك أنها بدت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بشأن القضاء على الثورة[1].

ونظرا لأهمية تونس والمغرب للثورة الجزائرية، حيث كانتا المنفذ الذي تأتي من خلاله الأسلحة لجيش التحرير الوطني، أمر وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" بإقامة خط شائك مكهرب بين الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956م و أطلق عليه إسمه ويهدف هذا الخط إلى عزل الثورة عن تونس شرقا و المغرب غربا و يمتد من شاطئ البحر المتوسط شرقي مدينة عنابة، إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء[2] حيث تتراوح طاقة هذا الخط المكهرب مابين 5000-6000 فولت وعرضه تقريبا 10 أمتار. وهو قائم على ثلاثة أعمدة وثلاثة خطوط مكهربة[3]، ويمكن إدراج الخط على إعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول : ذو بعد عسكري :

ذلك أن المشروع أعتبر الحل الناجح والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي لأنه يحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب.

---

[1] مصطفى بيطام، الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام، مجلة الذاكرة، العدد06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر، 2000، ص 51 ص 52.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 182.

[3] غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954/ 1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 279.

أما **الاعتبار الثاني** : فهو ذو بعد اقتصادي:

حيث توفي أندري موريس وتحقيق ربح كبير من عملية إنجاز الخط المكهرب، ذلك أنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة اللازمة والضرورية[1].

قام الجنرال ديغول بتعيين شال قائدا أعلى للجيش الفرنسي خلفا للجنرال سالان ذلك أنه من الحزب اليمني المساند له والذي وضع خطة جديدة شاملة لإدارة الحرب تمثلت في مشروع عسكري جديد، أدخل عليه تطويرا على الأساليب السابقة، وقبل وصوله إلى الجزائر درس خطة جديدة مع ديغول[2]، حيث بدأ شال منذ قدومه إلى الجزائر في دراسة الوضع على ضوء التقسيمات الجغرافية المتبعة من طرف جيش التحرير، فتبين له أن كل

ولاية من الولايات الست تعد وحدة مستقلة يمكن محاصرتها دون تدخل الأخرى وبالتالي تصفية الثورة[3]، وكانت الإستراتيجية المطبقة تنقسم إلى ثلاث محاور أساسية كشفت عن فعالية رهيبة تتمثل في:

- عزل الولايات عن قواعد إمداداتها إنطلاقا من القالة ليبلغ نطاقه الحدود التونسية عرضا نحو سوق أهراس ثم يمتد نحو الجنوب.

---

[1] جمال قندل، خط موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية، 1962/1957، دار الضياع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 45.

[2] شارل ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1958م/1962م، باريس، 1970،تر:الدكتور سموحي،تر:أحمد عويدات، منشورات عديدة، بيروت، 1971، ص73.

[3] ديلوح عبد الحميد، المرجع السابق، ص 49.

- المحافظة على مناطق الكبرياج*، مع المراقبة للجيش الفرنسي.
- القيام بعمليات عسكرية كبرى ومن هنا بدأ إشكال في تنفيذ خطته في الولاية الثانية[1].

برنامج شال يتضمن في مخططه خمسة عمليات كبرى واحدة لكل ولاية، من الخامسة الى الأولى بالترتيب التنازلي، وقرر أن يكون التنفيذ من الأسهل الى الأصعب في رأيه[2].

حيث قرر الجنرال شال أن يبدأ بتنفيده إنطلاقا من الولاية الخامسة في الغرب ويختم مخططه الشؤوم بالولاية الأولى على النحو التالي :

عملية التاج في الولاية الخامسة: في فيفري 1959م، سميت هذه العملية بالتاج الثانية، حيث شن الجنرال شال هجومه على المنطقة الخامسة إنطلاقا من سعيدة، وتلك العمليات استهدفت منطقة الظهرة وفرندة وضواحيها إلى غاية الونشريس من الولاية الرابعة[3].

عملية الحزام: انتقل شال بعملياته الكاسحة من الولاية الخامسة إلى الولاية الرابعة وذلك من

أفريل إلى جوان 1959م، بقيادة الجنرال ماسو، واستهدفت هذه العملية جبال الونشريس و الأطلس البلدي و الظهرة وجزء من الولاية السادسة[4].

---

* **الكبرياج:** أو التربيعة وهي طريقة إبتكرها لاكوست و جلادوه وبدأ إعتمادها منذ خريف 1956. وتتم بأن يحدد فوق الخارطة مربعا من الأرض في الجهة التي تقع تحت تصرف الثورة، ثم يحيط الجند بذلك المربع وتنصب حوله المدافع المختلفة، وتحوم الطائرات فوقه وتسدد نحو بطاريات السفن الحربية مدافعها إن كان قريبا من البحر. للمزيد أنظر: صالح بلحاج، مخطط شال وأثره في تطور حرب التحرير.

[1] يحي بوعزيز، ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص131.

[2] صالح بلحاج، مخطط شال وآثاره في تطوير حرب التحرير، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والبحث عن ثورة أول نوفمبر 1954، عدد 2، الجزائر،2005، ص 199.

[3] أحمد زديرة،الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، ج 2، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 175، 2011، ص 45.

[4] ديلوح عبد الحميد، المرجع السابق، ص 52.

عملية جوميل: انتقل شال الى القلعة القبائلية، وخصص لها أضخم عملياته وأشهرها وهي عملية جوميل (المنظار)[1]، التي أعد لها عدة خاصة من التخطيط والامكانيات قبل الاقدام عليها قام بالتمهيد لها بالمناورة والتموية، عن طريق ما يسمى بعملية الشرارة التي غطت مناطق الحضنة في جنوب الولاية الثالثة، واستغرقت من 1 الى 15 جويلية فقط[2].

عملية الأحجار الكريمة: تعد هذه العملية آخر عملية، نفذها شال، حيث انطلقت بالولاية الثانية و أجزاء من الولايتين الأولى والثالثة، وانطلقت هذه العملية في نوفمبر 1995، ولقد كبدت خسائر كبيرة في أعضاء جيش التحرير والمواطنين، حيث ورد في تقارير هيئة الأركان الفرنسية أن الأحجار الكريمة وصفت بالأداء الضعيف، ولكنها خصت بالذكر أربع عمليات وصفتها بالمردود الجيد وهي: عملية الياقوت الأحمر، عملية الفيروز الأزرق، عملية الزبدرج، عملية المذارة[3].

أما فيما يتعلق بأهداف المشروع فهي:

- غلق الحدود الشرقية والغربية بالأسلاك الشائكة المكهربة والألغام والمناطق المحرمة والمراكز العسكرية المكثفة لعزل الثورة تماما عن العالم الخارجي[4].
- إبادة جنود التحرير واحتلال المناطق التي يتمركزون فيها.
- إقامة إدارة أخرى مخلصة لفرنسا بدلا عن خلايا جبهة التحرير الوطني.
- تكليف الطيران بمراقبة الأرض في النهار مراقبة مستمرة.
- القضاء على المقاومة السرية لجبهة التحرير الوطني في أوساط الشعب.

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 203.

[2] نفسه، ص 209.

[3] عبد الحميد دليوح، المرجع السابق، ص 57.

[4] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص 113.

- استعمال مختلف الوسائل العسكرية بصفة مكثفة على إقليم جغرافي محدود وأثناء فترة قابلة للتمديد[1].

المناطق المحرمة:

وهو أسلوب ابتكر في أواخر 1956 ويتعلق الأمر بالمناطق التي تراها السلطات العسكرية الفرنسية استراتيجية بالنسبة للثورة لما توفره من ملجأ وسهولة من الإتصال بالشعب[2].

وهي عبارة عن ارغام السكان على التخلي عن ممتلكاتهم وحشدهم داخل مراكز التجميع لإستمرار سياسة إقلاع السكان من جذورهم البيئية وطردهم من مساقط رؤوسهم[3] ولقد استمرت هذه السياسة طيلة حرب التحرير، إذ أن أول عملية كانت في 21 نوفمبر 1954 بالأوراس والنمامشة و آخر عملية وقعت في ماي 1961 بدائرة البيض وطيلة هذه المدة لم تتوقف هذه العمليات بالإضافة الى معاناة و آلام مئات الآلاف من الفقراء الجزائريين[4] فالمناطق المحرمة لا يجوز لكائن حي أن يتحرك فيها أو ينتقل عبرها وأن هذه المناطق في غير أوقات التمشيط تصبح ميدانا مفتوحا للقصف الجوي والمدفعي ليلا و نهارا[5].

وأن المناطق المحرمة ذلك النطاق الجغرافي المحرم من أي نشاط إنساني التنقل، الإقامة، الاستغلال، وأصبحت هدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري حتى لا يتاح لوحدات جيش التحرير الوطني اللجوء إليها عند الضرورة وحولت هذه المناطق الى حقل تجارب للعديد من الأسلحة مثل "

[1] جرد سالم، دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى (1962/1956)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص 112.

[2] إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة،1958/1956، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013،ص 126.

[3] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، ص 07.

[4] رشيد زبير، جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة (1962/1956)، الطبعة 2، دار الحكمة،الجزائر، 2012، ص 253.

[5] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 253.

النابالم " والغازات الخانقة ونستنتج أن المناطق المحرمة كانت واحدة من الاجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة[1]. غير أن هذه المناطق أصبحت عكس ما كان يرى إليه الاستعمار الفرنسي فجعل منها جيش التحرير الوطني مركز إقامته و أنشأ بها مخابيء لإيداع عدته وعتاده و مستشفيات لعلاج المرضى مما جعل العدو يعترف بأنها أصبحت محرمة في الحقيقة عليه هو لا على المجاهدين والشعب وبذلك فشلت القيادة العسكرية الفرنسية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية من وراء هذا الإجراء[2] وهذا ما أكده علي كافي عندما قال " لقد أراد العدو أن يفصلنا عن السكان فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجمات المفاجئة والكمائن المباغتة "[3].

المحتشدات:

أمام الانتصارات الباهرة للثورة التحريرية، على مختلف الأصعدة أيقنت السلطات الاستعمارية أنه يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة من خلالها تحرم الثورة من منابعها التي تستمد منها استمراريتها وانتصاراتها، حيث اهتدت السلطات الإستعمارية الى أسلوب قمعي والمتمثل في إقامة المحتشدات لمحاولة خنق والقضاء على الثورة بعزلها عن الشعب ومنع وصول أي مدد ومساعدة[4] وكانت تهدف الاستراتيجية الى:

---

[1] غالي غربي، المرجع السابق، ص 272.

[2] إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص 126.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 185.

[4] غالي غربي، المرجع السابق، ص 276.

- تهجير السكان من مساكنهم وتجميعهم في محتشدات قريبة من مراكزها العسكرية حتى تضمن الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير الوطني وإخضاعه للمراقبة المباشرة من طرف السلطات العسكرية[1].
- تجويع الشعب بقطع المؤونة عليه من مواد غذائية وملابس وخدمات إجتماعية مطبقا " كلما جوعت الشعب أطاعك "[2].
- إخضاع السكان لحرب نفسية مركزة لشل إرادة الإنسان الجزائري وقتل روح المقاومة التي يتمتع بها.
- تعذيب الشعب الجزائري بالموت البطيء، وذلك بجعله في محتشدات يعيش أقسى أنواع الحياة بؤسا.

ومما تقدم نستنتج بأن إنشاء وإقامة المحتشدات كانت عبارة عن خطة اتبعتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية لعزل الشعب عن المجاهدين بالقوة إلا أنه بالرغم من ذلك استطاعت الثورة أن تتسرب الى داخل تلك المحتشدات وأحبطت كل محاولات المستعمر[3].

التعذيب:

من أخطر الوسائل التي طبقتها القوات الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية لجوءها الى التعذيب اللاإنساني الذي يستهدف تجريد المتهم من كل صفاته الإنسانية و تشويه جسمه و روحه وعقله والنزول به الى مرتبة الحيوان[4] فالاستعمار لم يترك مكانا ولا بقعة من أرض الجزائر وإلا مارس فيها طقوس التعذيب، فلا مركز عسكري ولا ثكنة ولا برج مراقبة ولا سجن ولا معتقل ولا

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 202.
[2] عمار قليل، المصدر السابق، ص 42.
[3] إبراهيم طاسا، المرجع السابق، ص 124.
[4] محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 137.

محتشد ولا صحراء إلا وجعل منها مكانا لتعذيب الجزائريين[1]، حيث تعددت وسائله وأساليبه ولعل أهمها:

- **التعذيب الجسدي:** من الاجراءات التي طبقتها قوات الاحتلال الفرنسي على الجزائريين وذلك باللجوء الى التنكيل بالجسم عن طريق وسائل متنوعة
- **التعذيب بالكهرباء:** حيث تنجز هذه العملية بدقة وتكون بتسليط التيار الكهربائي على أجزاء الجسم الحساسة، حيث تحدث ألما شديدا تدفع الشخص الى الإعتراف مهما كانت قدرة تحمله وتتم بعدة أشكال منها وضع الشخص فوق طاولة حديدية ويرش جسمه بالماء ليزيد من شدة الإحساس بالضغط الكهربائي[2].
- **التعذيب بالماء:** والذي يتم بإدخال قمع في الفم ويفرغ فيه الماء حتى ينتفخ البطن وبعد ذلك يقفز أحد الجلادين ويقع مستويا على رجليه فوق بطن المعذب وبذلك يتطاير الماء من الفم ومن بقية المخارج الإنسانية، كما كان يتم غطس المعتقلين في الماء الساخن لمدة طويلة ثم نقلهم وغطسهم في الماء البارد مباشرة[3].
- **التعذيب بالنار:** يعتبر التعذيب بالنار وسيلة لاتكلف الجنود عناءا كبيرا ولكنها تحدث آلاما شديدة في المعذب نظرا لما تتركه من تشوهات وتتم كذلك عن طريق تعرية الشخص من ثيابه ليبدأ عملية التعذيب عن طريق وضع السجائر المشتعلة على أنحاء الجسم أو تتم بدهن بعض أجزاء الجسم بالوقود ويتم إشعال النار، وهذا مايدفع بالشخص إلى الإعتراف من دون أن يشعر[4].

---

[1] محمد قنطاري، من ملامح المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الإستعمار الفرنسي، دار الغرب، وهران، 2007، ص 179.

[2] جعفر رمضانة، أنواع وأساليب التعذيب (الإستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريريةالولاية السادسة نموذجا)، مذكرة ماجستير، 2006/2005، ص 92.

[3] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية 1954م/1956م، منشورات المتحف اوطني للمجاهد، ص 204.

[4] بيار هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، ترجمة : بهيج عفيف، دار العلم للملايين، 1957، ص 51.

- **التعذيب النفسي:** وأن هذا التعذيب يتمثل في أن الجلادين يحاولون إستنطاق المعتقل بوسائل التعذيب، وإن لم يستطيعوا فإنهم يقومون بتجريد أفراد العائلة في مكان واحد من جميع ثيابهم وهم يتفرجون ويقومون بالضرب للتخويف والترهيب وكان الهدف من ذلك مايلي:

بث الرعب في نفوس المعتقلين، حيث كان جنود العدو يأخذ المعتقلين بعد أن يذيعوا في المرقد بأنه تقرر قتله فيقومون بأخذه إلى زنزانة فردية فيعتقد زملائه أنه قد قتل[1].

كما كان جنود العدو يرهبون المعتقل بإخباره أنه تقرر قتله في اليوم الموالي وهذا مايجعله يصاب بالهلع والخوف بالإضافة للسب والشتم اليومي الذي يتعرض له[2].

المعتقلات:

لم تكن إلا وجها من أوجه القمع الإستعماري الفرنسي المسلطة على الشعب الجزائري، وهي عبارة عن سجون جماعية أقامتها السلطات العسكرية، حيث خصصت بشكل أساسي من أجل أسرى جيش وجبهة التحرير الوطني وهي تهدف إلى إفراغ الثورة من محتواها الشعبي من خلال عزل الشعب عنها[3].

كما أنه قد تم إنشاء المعتقلات نتيجة إمتلاء السجون وإنشغال المحاكم عن النظر في إستكمال ملفات المتهمين، وكان أول معتقل أنشأته السلطات الإستعمارية هو "معتقل الشلال" جنوب مدينة المسيلة في شهر ماي 1955م، وكان جحيما لايطاق بالحر الشديد في الصحراء القاحلة حيث

---

[1] علي العياشي، قصر الطير معتقل الموت البطيء، مجلة أول نوفمبر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 89، جانفي– فيفري 1988، ص 32.

[2] رافائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، ترجمة: أحمد بن محمد بكي، إمدوكال للنشر، ص 424.

[3] محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر، 1993، ص 11.

نصبت فيها الخيام وتزداد بإزدياد الوافدين إليها، فكل خيمة فيها 10 من المعتقلين[1] يفترشون الرمل تحت الشمس الحارقة، حيث كانوا يصطفون في هذا الجحيم 5 مرات في اليوم في درجة حرارة تفوق الخمسين درجة مئوية.

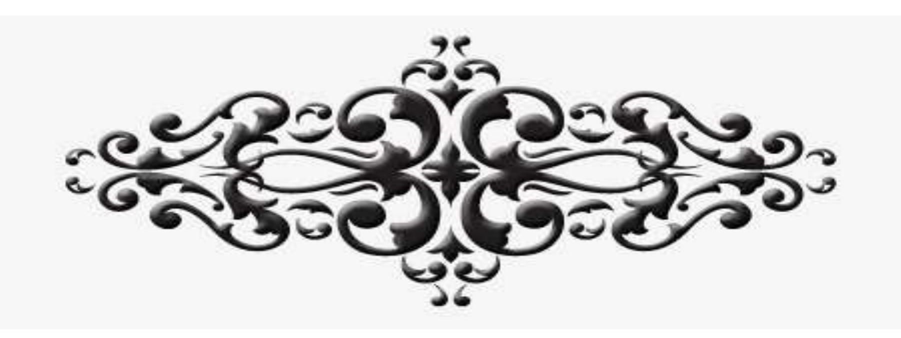
ومن أهم المعتقلات: معتقل أولاد الملاحة، ومعتقل أولاد عطا الله، حيث تعرض فيها المعتقلون إلى جميع أنواع التعذيب والإهانة والأشغال الشاقة والإعدام[2]، إلا أنه من جهة أخرى لعبت المعتقلات دورا ثقافيا و وطنيا رائعا عكس ما أراد لها الفرنسيون، حيث كان المثقفون الوطنيون يعلمون الأميين المعتقلين فلا يخرجون من المعتقل إلا وهم يقرؤون ويكتبون[3].

---

[1] عبد القادر ماجن، السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها، مجلة أول نوفمبر، العدد 94/93، ماي– جوان، 1988، ص 51.

[2] علي كافي، مصدر سابق، ص 369.

[3] عبد المالك مرتاض، المعجم المصطلحات للثورة الجزائرية (1962/1954) ، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص 185.



الفصل الثاني:

مشروع قسنطينة



المبحث الأول: أساليب طرح المشروع

المبحث الثاني: محتوى المشروع ومصادر تمويله

المبحث الثالث: أهداف المشروع

المبحث الرابع: نتائج المشروع

المبحث الخامس: إنعكاسات مشروع قسنطينة على الثورة التحريرية الجزائرية

المطلب الأول: مواقف وردود الفعل من المشروع

المطلب الثاني: مظاهرات الشعب الجزائري (مظاهرات 11 ديسمبر 1960 و17 أكتوبر 1961)

المبحث الأول: أسباب طرح المشروع

بعد أن فشلت كل الخطط الإستعمارية لتصفية الثورة لجأ ديغول إلى خطة جديدة لعله يحقق بها مافشل فيه غيره، حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم تأتي بخطة جديدة تزعم أنها تصلح ماأفسدته سابقتها بدعوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه الإجتماعي تحت ظل الإستعمار[1].

ففي 3 أكتوبر 1958م، ألقى الجنرال ديغول خطابه السياسي المطول في مدينة قسنطينة حول مشروعه الذي سمي "مشروع قسنطينة"[2]، كما نجد أن إسمه قد إقترن بمدينة وبمشروع، المدينة هي قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري التي ألقى بها خطابا بتاريخ 22 ديسمبر 1943م ، عندما كان رئيسا للجنة التحرير التي تقود حركة المقاومة[3].

وأن هذا المشروع لم يأتي عن طريق الصدفة، بل كانت له عدة أسباب:

- بدأت العمليات العسكرية الفرنسية ضد الثورة في نهاية 1958م تأخذ أبعادا خطيرة بفضل الإمكانيات التي وفرها الجنرال ديغول لقادة الجيش الفرنسي في الجزائر و التي كان يستهدف من ورائها إلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار الجزائريين بغرض القيام بإصلاحات إقتصادية و سياسية من أجل إقتلاع جذور الثورة و الحفاظ على الجزائر فرنسية[4].

---

1 محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 193.

2 ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، الطبعة 2، عالم المعرفة، الجزائر ، 2008، ص 248.

3 محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 176.

4 رمضان بورغدة،المرجع السابق، ص 328.

- دشن ديغول حكمه بتخصيص برنامج كبير للقضاء على الثورة، تركز على دعائم أساسية هي التنمية الإقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار مايسمى بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده وتجسيده في 03 أكتوبر 1958م[1].
- لقد إختار ديغول مدينة قسنطينة عن قصد وهذا لكونها مدينة جزائرية تقع بالداخل بعيدة عن التجمعات الأروبية، وهذا ماجعلها تتميز بقلة العنصر الأوروبي وسيطرة الطابع الإسلامي عليها، ولكونها مهد الحركة الاصلاحية الاسلامية بالجزائر وإحدى مواطن المقاومة الرئيسية ضد الفرنسيين.

وفي خطابه السياسي المطول حول مشروعه الجديد تحدث عن المخطط الخماسي من أجل التقدم والازدهار[2] ومن أجل الحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها والسلام في الجزائر[3].

- كانت أعمال ومشاريع ديغول من أجل تصفية جيش التحرير الوطني من جهة ودمج الجزائر بفرنسا من جهة أخرى[4].
- الوضع الاقتصادي للبلاد خاصة، الجانب الصناعي، لأنها كانت متخصصة في الجانب الزراعي فقط، ونجد أن الفرنسيين كانوا يمنعون عملية التصنيع، وقاموا بغلق بعض المصانع مثل مصنع لإنتاج النسيج بوهران، وكان ذلك في سنة 1955م. وقد كان وضع البطالة سائدا آنذاك، فرصة ديغول المنشودة لتحقيق مشروعه[5].

---

[1] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1962/1954)، ج 2، منشورات إتحاد العرب، سوريا، 1999، ص 129.

[2] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 248.

[3] شارل ديغول، المصدر السابق، ص 72.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 193.

[5] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص 79.

- إن هذا المشروع جاء كخطوة أخيرة لإسترجاع الجزائر وإدماجها بكل ما هو فرنسي من جهة و إقامة البنية التحتية لسوق تجارية ضخمة لاستغلال البترول من جهة أخرى[1].

[1] علي حجيج، وسعيدة مفتاح، المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1830م–1999م، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ص 88.

المبحث الثاني : محتوى المشروع ومصادر تمويله

هو برنامج تنموي اقتصادي، أعلن عنه الجنرال ديغول من ساحة لابريش في 09 أكتوبر 1958م ، وهو مخطط خماسي (1959م، 1963م)[1]. وهو مجموعة الوعود الاصلاحية التي

وردت في خطاب ديغول الذي ألقاه بقسنطينة[2]. وأنه مستعد للقيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أحوال المجتمع الجزائري في هذا الجانب وهذا من خلال تحسين ورفع المستوى المعيشي[3].

حيث تحدث ديغول عما وصفه بالمشروع الأكبر الذي ستطبقه حكومته في الجزائر[4]. كما أن المراجع اختلفت عما تضمنه المشروع من اصلاحات حيث أنه توجد فروقات بينها من حيث المضمون والأرقام وعلى العموم فإن المشروع جاء بما يلي:

- إقامة 200 ألف وحدة سكنية.
- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين.
- بناء السكن لمليون جزائري، وهي عبارة عن محتشدات للشعب الجزائري[5].
- اتاحة الفرصة لثلثي أطفال الجزائر لينالوا تعليمهم وذلك خلال السنوات الخمس في المدارس[6]بالإضافة إلى تحسين المرافق الصحية وإقامة مؤسسات صناعية

---

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954م–1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 642.

[2] مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 14.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954م–1962م)،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 270.

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 330.

[5] أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954م–1956م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 207.

[6] مسعود الجزائري، المرجع السابق، ص 14.

متنوعة[1].إحداث 400 ألف وظيفة جديدة للجزائريين وترقيتهم (مناصب في الجيش ومناصب في الإدارة)[2].

- رفع أجور العمال الجزائريين إلى نفس مستوى أجور عمال فرنسا[3].
- إقامة مصانع للفولاذ و المنتجات الكيماوية في المناطق الساحلية وكذلك مراكز خاصة في الإدارات العسكرية والمدنية في فرنسا ستخصص للجزائريين وقدرت التكاليف الإجمالية للمشروع مبلغا ضخما من تكاليف الحرب التي تربو على البليون دولار أمريكي في السنة.[4]
- محاولة خلق جو نفسي اجتماعي يلهي الشعب عن ثورته، وذلك بتكوين فرق رياضية، وتنظيم ألعاب مسلية والمآدب واستغلالها لمناهضة الثورة.
- إدخال عناصر جزائرية في مجلس الشيوخ الفرنسي، وتعيين ضباط جزائريين سامين في الجيش الفرنسي، ومنح رخص ومحلات تجارية لبعض الجزائريين[5].
- استغلال موارد البلاد ووضعها تحت تصرف الشركات الرأسمالية الأجنبية لاستغلالها وتنشيط عمليات التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية، لدعم الاقتصاد الفرنسي المتضرر من الثورة الجزائرية[6] وإدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي.
- بعث برجوازية جزائرية ترتبط مصالحها بمصالح فرنسا[7].

---

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 271.

[2] Alistair Horne Dablab, Histoire de la guerre d'Algérie, Paris, London, 2007, p 318.

[3] يحي بوعزيز، الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946–1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 198.

[4] بسام العسلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس ، بيروت، 1986، ص93.

[5] يحيى بوعزيز ، المرجع السابق، ص 176.

[6] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954–1962)، دار البصائر ، الجزائر، 2009، ص 177.

[7] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أولنوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 213.

- إنشاء قطبين صناعيين بعنابة شرقا (الحديد والصلب) و أرزيو غربا (الغاز السائل).
- وتضمن المشروع كذلك عددا من المشاريع في القطاعات الصناعية الميكانيكية ومواد التنظيف قامت الحكومة بتشجيع ودعم بعض الشركات للاستعمار فيها مثل: "برلين""و"سيمكا" و"رونو" و"ميشلان" و"ش ب للصلب" و"بونيليفر"[1].

بالإضافة إلى ما جاء به الجنيدي خليفة: حيث أنه قسم المشروع لأربعة محاور أساسية وهي: المحور الأول الخاص بالمشاريع الصناعية وينقسم الى : قسم الصناعة الثقيلة تتمثل في إنشاء مجموعة من المصانع تتعلق بالصناعة البتروكيماوية وكذلك مصنع المطاط للعجلات، ومصنع للفوسفات، أما قسم الصناعة الخفيفة يتمثل في صناعة الأغذية، النسيج، ومواد البناء.

أما المحور الثاني يتعلق بالإصلاح الزراعي وبالنسبة للمحور الثالث فهو يتعلق بالمنشآت الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات، أما المحور الرابع يتعلق أساسا بجانب الخدمات أو ما يسمى بالنقل وشق الطرق، وبناء السكك الحديدية ، ومحاولة مضاعفة إنتاج الطاقة الكهربائية[2].

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المجال، فإن نسبة رأس المال الجزائري المحلي لم تزد قليلا عن 8 في المئة من مجموع الاستثمارات بالجزائر، والتي بلغت قيمتها 4500 مليار فرنك قديم (450 مليون جنيه مصري)[3].

---

[1] محمد عباس، من كواليس التاريخ (ديغول والجزائر)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 230.

[2] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص 74.

[3] لطفي الخولي، عن الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، من منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي1، قسنطينة، ص 49.

مصادر تمويله:

تعتبر الحكومة الفرنسية أن المهمة الأساسية للميسيو دو لو فربيه المندوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر هي الاشراف على تنفيذ هذا المشروع، وقد اختاره ديغول على أساس هذا الاختبار، والمعروف أن دولوفربيه أستاذ اقتصاد سابق بجامعة باريس[1]. وقررت الحكومة إنشاء مجلس اعلى لهذا المشروع يتشكل من 45 عضو، ولقد حدد دولوفربيه أسس تمويله في ثلاثة نقاط وهي:

- الدعم الفرنسي الغير المشروط الذي يبلغ قيمته السنوية 100 مليار فرنك.
- الثورة الصحراوية والذي يقصد بها البترول والغاز.
- إرادة الجزائريين في إنجاح هذا المشروع مادام يصب في مصلحتهم[2].

بالإضافة إلى خلق نخبة من أصحاب رؤوس الأموال و البورجوازية الجزائرية لكي تساهم في هذا المشروع، مما يؤدي إلى خلق فئة من الجزائريين تتعاون مع فرنسا وتساعدهم أثناء تنفيذ هذا المشروع ماديا[3].

أما الوسائل التي ستجند من أجل إنجاح المشروع، فقد أكد الخبراء الذين وضعوه أنه يعتمد على الجهد المالي، وعلى طريقة إستعماله، كما أن تحقيق المشروع يتطلب إستثمار عمومي يبلغ في مجموعه 2000 مليار فرنك حيث ستنتقل وتيرة الإستثمار السنوية من 270 مليار سنة 1958م إلى 500 مليار فرنك سنة 1963م، وعليه فإن المخطط التقريبي للتمويل المالي سنة 1958م سيكون على النحو الآتي:

---

[1] مسعود الجزائري، المرجع السابق، ص 15.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 335.

[3] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص 82 ص 83.

- مساهمة الوطن الأم: 270 مليار فرنك.
- الجهد الخاص بميزانية الجزائر: القروض المحلية للخزينة الجزائرية، الجماعات الجزائرية 270 مليار فرنك.
- المؤسسات النصف عمومية: 100 مليار فرنك، وهي الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، صندوق الودائع، القرض الوطني و القرض العقاري لفرنسا.
- الإستثمارات الخاصة التي قدرت 900 مليار فرنك[1].

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 339 ص 340.

المبحث الثالث : أهداف المشروع

حدد المسؤولون الفرنسيون هدف المشروع بدأ بالجنرال ديغول الذي يقول في هذا الصدد: وضعت هذا المخطط الذي يمكننا غالبا لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها[1].

فالهدف القريب الذي كان ديغول يرمي إلى تحقيقه من هذا المشروع يتلخص في خلق وضع اقتصادي مرتبط بفرنسا من الصعب في المستقبل على أي نظام حكم في الجزائر التخلص من آثاره أو الحد من نتائجه[2].

أما أهداف المشروع الرسمية التي أعلنتها الحكومة الفرنسية تمثلت في:

- فصل الشعب عن الثورة وخلق قوة برجوازية جزائرية مرتبطة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا بفرنسا من شأنها أن تكون بديلا لجبهة التحرير الوطني، بحيث يؤدي ذلك إلى استبعاد فكرة الاستقلال نهائيا.
- بالإضافة إلى إقامة مشاريع اقتصادية توفر مناصب شغل للجزائريين من أجل تحسين مستواهم المعيشي[3] وحل المشاكل الفادحة، البطالة ونقص تشغيل اليد العاملة الدائم عبر الأرياف والمدن[4].

---

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص 643.

[2] بشير بلاح،المرجع السابق، ص 37.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 332.

[4] محفوظ قداش، جيلاني صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 26.

- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7,5% لتطوير الجزائر صناعيا[1] كما يمكن القضاء على تخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر[2].
- القضاء أيضا على البؤس المادي الذي تعيش فيه طبقة الفلاحين، وبالتالي يجب إعطاء أولوية للتطور الزراعي[3].
- القضاء تدريجيا على الفروق بين الجزائر وفرنسا، وضمان تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين[4].

أما بالنسبة للأهداف الخفية فتتمثل فيما يلي:

- إن المتأمل في عرض ديغول للمشروع و أهدافه يرى أنه يريد من وراء هذا المشروع، وذلك بعد إستلامه رئاسة الجمهورية الفرنسية في 8 جانفي 1959م أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية، وعن طريقها أيضا يحقق عملية الإدماج[5].
- القضاء على الثورة الإصلاحية، وإيجاد نخبة متميزة من الجماهير يستطيع الإستعمار الحديث أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية[6].
- إمتصاص غضب الجزائريين ومحاولة إرجاع أصل الثورة لإعتبارات مادية وعزلها عن الجماهير[7].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 194.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962، ص 438.

[3] وزارة المجاهدين، مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، مجلة المجاهد، ج 4، عدد 94، 25 أفريل 1961، ص 8.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 195.

[5] نفسه ، ص 194.

[6] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة، 2009، ص205 ص 206.

[7] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 257.

- وقد إستهدف ديغول بهذا المشروع أن يكسب الرأي العام العالمي ويجلبه إليه ويوهمه بأن فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين وتنمية الجزائر عن طريق إنجازهذا المشروع الأقتصادي والثقافي و الإجتماعي[1].
- إستمالة الفلاحين، ومن تم توجيه مخططها الإقتصادي لضرب الثورة التحريرية و القضاء عليها، يعني خلق طبقة فلاحية بورجوازية صغيرة تكون سندا إجتماعيا جديدا للسلطة الإستعمارية يساهم في عزل جبهة التحرير الوطني سياسيا وعسكريا[2].
- ويهدف أيضا إلى إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين الذين يريد ان يجعل منهم طبقة متميزة تحكم جزائر الغد، وتقتنع بمزايا الإرتباط بفرنسا أي أنه مطلوب منها أن تحقق ماكان ديغول يأمل تحقيقه[3].
- إفراغ الثورة التحريرية من محتواها وأهدافها السامية "إثبات الهوية الجزائرية بالإنتماء الجغرافي و اللغوي و الديني و الحضاري"، وتحويلها إلى ثورة خبز[4].
- فتح مجال لتعليم اللغة الفرنسية لبعض الشبان الجزائريين[5]، حيث يهدف إلى توسيع الاستعمار الثقافي الذي يصعب معه التحرر، لأن الجيل الذي يتلقى تكوينا ثقافيا فرنسيا سيعمل من أجل الحفاظ على المصالح الفرنسية تحت شعار العلم والمعرفة[6].

---

[1] يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، المرجع السابق، ص 176.

[2] عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 2، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008، ص 475.

[3] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 206.

[4] زوليخة المولود علوش سماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص 498.

[5] سالم جود، المرجع السابق، ص 120.

[6] زوليخة المولود علوش سماعيلي، المرجع السابق، ص 499.

وبالتالي فالهدف من هذا المشروع محاولة عزل الشعب عن الثورة وإيهامه بأنها ثورة اجتماعية واقتصادية. وربط الجزائر بفرنسا للأبد.[1]

[1]عمار ملاح، المرجع السابق، ص213.

المبحث الرابع : نتائج المشروع

لقد كانت سنة 1958م، هي الفترة الأكثر حماسا من جانب ديغول لتنفيذ المخطط، وأن معظم ما أنجزه تم في هذه الفترة، وأن نصيب مخطط قسنطينة من الإنجاز كان أكثر من نصيب كل المشاريع التي أتى بها[1]، حيث نورد فيما يلي أمثلة عن إنجازاته:

في مجال التربية والتعليم: اندماج حوالي 60000 طفل في المدارس و 25000 شاب في مراكز التوجيه والتكوين التي فتحها الجيش، وكذلك التكوين التي فتحها في الأرياف، وإرتفع عدد المراكز الإجتماعية من حوالي 15 مركزا في 1957م إلى حوالي 60 مركزا في سنة 1959م[2] وإنشاء مراكز دعاية ونوادي ذات طابع ترفيهي في كل أنحاء المدن لإستقطاب الشباب وإفساده والحيلولة دون إنضمامه للثورة[3]، كما تم إنجاز مدارس في كل من مدينة عين وسارة و الجلفة و الأغواط، على سبيل المثال مدرسة القرابة ومدرسة حي قناني التي كانت تعرف بمدرسة الكرتون[4].

في المجال الإداري: كان للجيش دور مهم في المجال الإداري، لأن الشعب المتخصصة البالغ عددها 700 شعبة، تمثل بنية تحتية إدارية قريبة جدا من السكان، ومع ذلك فإن الإدارة المدنية قد تعزز دورها، حيث تضم 46000 موظف، مما يمثل نموا معتبرا في عدد الموظفين مقداره 20 ٪ بالمقارنة مع سنة 1954م، و أكد أن نسبة المسلمين من هؤلاء الموظفين في كل مراتب السلم الإداري إنتقلت من 18 ٪ سنة 1954م إلى 22 ٪سنة 1959م[5].

---

1 سالم جرد، المرجع السابق، ص 120.

2 صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 122.

3 يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954–1962)، المرجع السابق، ص 176.

4 سالم جرد، المرجع السابق، ص 121.

5 رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 344.

في مجال التشغيل و التصنيع: شاهدت هذه الفترة إنطلاق الأشغال في مركب الحديد والصلب بعنابة، وفي شهر أوت 1959م انتهت أشغال وضع الأنبوب المخصص لنقل البترول من حاسي مسعود إلى بجاية، في ذلك الوقت كان أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو قيد الدراسة وكانت الأشغال فيه على وشك الإنطلاق[1] وكانت حصيلة الإجراءات النافذة على صعيد الترقية الإجتماعية كما يلي: إدماج 37 موظف في الأسلاك الكبرى للدولة، إدماج 16 ألف عون في الوظيف العمومي[2].

في مجال الفلاحة: انطلقت الأشغال وتحققت بعض النتائج فيما يتعلق بحماية التربة من الإنجراف وإستصلاح الأراضي وبناء السدود وكذلك سقي الأراضي[3].

في مجال السكن: أعلن دولوفريه عن بناء 11000 وحدة سكنية حضرية خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 1959م، مقابل 18000 وحدة سكنية طوال سنة 1958م، وأشار إلى قرار مباشرة الأشغال لإنجاز 45000 وحدة سكنية جديدة، أما في المناطق الريفية فإن ال 160 قرية التي تم إنجازها تتضمن 12000 شقة سكنية جديدة يمكن أن توفر المأوى ل 70000 شخص[4].

إقامة بعض الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات لاسيما في قطاعات الفولاذ والكيمياء وصناعة المعادن ومع ذلك فإن الوحدات المنشأة كانت في الغالب ذات أحجام متواضعة وموجهة لتلبية جزء من إحتياجات الإقتصاد والسكان في حين أنه من أجل تموينها وتشغيلها وتسييرها فإنها

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 123.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 644.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 124.

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 344.

كانت ترتبط بشكل وثيق بالخارج محققة بذلك روابط التبعية وبشكل آعم، الإنفتاح التام وتفكك ترابط الإقتصاد الجزائري[1].

وبعد تمام عامين من إنطلاق المخطط بدأت تظهر بعض التقييمات الجزئية للدخل الفردي السنوي في نهاية 1960 ب 200 دولار. هو مبلغ يضع الجزائر يومئذ في مستوى اليونان و إسبانيا والبرتغال حسب تقدير جان وران الآخر مندوب عام في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي.

كما جاء على لسان الوزير الفرنسي الأول ميشال دوبري سنة 1958م أن نمو الدخل الوطني الخام قدر ب 5% بفضل مبيعات المحروقات[2].

إن مشروع قسنطينة فيما إذا تم تطبيقه بأكمله، سيكون من نتائجه أن تتطور المنطقة الصناعية على حساب بقية البلاد وأن يتدهور الإنتاج الذي يهم المستهلكين الجزائريين، و إن تفكك أجزاء الإقتصاد الوطني وتتضخم تبعية البلاد الأجنبية وتزداد خطورة[3].

حيث إتضح فيما بعد أن المشروع لقي صعوبات غير متوقعة في السعي لتحقيقه وذلك لإعتبارات عدة منها:

- أن المشروع كان خاليا أكثر من اللازم، لأنه كان يرمي إلى تحويل سريع من نمط حياة تقليدية إلى نظام تعاوني، وما يحمله هذا الأخير من تناقضات جوهرية مع الحياة التقليدية البسيطة.

---

[1] محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 216.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 645.

[3] وزارة المجاهدين، مجلة المجاهد، المرجع السابق، ص 9.

- كذلك النقص الذريعي في المواد الغذائية، وكذلك عمليات فرض الرقابة والتوقيف بالجملة لمنع أداء أي نشاط له علاقة بالفلاحة[1].

عموما لم يبلغ مشروع قسنطينة الأهداف المرجوة رغم ما حققه من إنجازات، فالصناعات الثقيلة كانت تحتاج إلى أموال ضخمة، ولا تستخدم إلا القليل من اليد العاملة، أما الصناعات التحويلية كالنسيج والجلود ظلت تابعة لفرنسا والفلاحة كانت مرتبطة بأوضاع الأرياف وسكانها بوجه عام، وهذه الأوضاع لم تكن ملائمة بتاتا لتنفيد هذه المشاريع، حيث عرقلت آثار الحرب وأحداثها الجارية الإنجاز[2].

إن الشركات التي ساهمت برؤوس الأموال في تنفيد هذا المشروع، لم يرضوا بالمغامرة بأموالهم في الجزائر، لأن الحكومة الفرنسية رفضت أن تمنحهم الضمانات السياسية التي طلبوها.

بالإضافة إلى أن سبب الفشل يعود إلى الجانب المتعلق بالتمويل، أي الخوف الذي جعل المساهمين في المشروع لايدفعون أقساطهم[3].

أما الجانب الثاني المتعلق بالصناعة الكيماوية، وهي كذلك مدرجة في الصناعات الثقيلة لم تتوفر رؤوس أموال في الصندوق لبداية المشروع فالمحاولات الأولى كلها كانت من طرف الدولة، ولكن رؤوس الأموال المساهمة في تمويل المشروع لم تدفع أقساطها ولهذا بقي المشروع معلقا.

وتبعا لما سبق نعتمد نفس المرجع أن هناك جانب آخر متعلق برؤوس الأموال الموجودة داخل الخزينة، فكل المساهمين في التمويل طالبوا الحكومة الفرنسية بالضمان، لأن الثورة تطورت

---

[1] عثمان فكار،الإستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقاربة سوسيو تاريخية، مجلة جامعة دمشق، 29، ع 3-4، 2013، ص 607.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 124.

[3] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص 99.

ومشاريعهم الإقتصادية أصبحت مهددة، غير أن الحكومة الفرنسية تراخت في إعطاء هذه الضمانة، مما جعل رؤوس الأموال تبقى مجمدة بالخزينة ولم تصرف في المشاريع.

لقد فشل هذا المشروع مثله مثل المشاريع الإستعمارية الأخرى، لأن المشروع قد ولد في الثورة وهو يحمل أسباب فشله، و الثورة بطيعة الحال تفقده الضمان الأساسي الذي هو ضروري لكل إستثمار مالي[1].

بالإضافة إلى ذلك لم تتحقق المشاريع الإصلاحية المرجوة، لأن الجماهير الجزائرية لم تصفق لما أنجز من المرافق والبني التحتية ولم تنفصل عن الجبهة التحريرية[2].

ونجد كذلك أن فشل هذا المشروع هو مواصلة الثورة المسلحة في كفاحها ضد المحتل، كان العامل الأساسي و صمود الجيش التحريري الوطني[3].

بالإضافة إلى ذلك مقاومة المعمرين لهذا المشروع، حيث كان هؤلاء يرفضون أي حق يعطى للجزائريين، وبالتالي قد رعوا في هذا المشروع الاقتصادي اعطاء قيمة كبيرة للجزائريين وبالتالي رفضوا تمويله، الأمر الذي أدى بموقفهم هذا إلى المساهمة إلى حد ما في إفشال المشروع لأنهم لايسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة متساوية مع الجزائريين لشعورهم دائما بأنهم السادة[4].

إن مشروع قسنطينة مشروع فرنسي قبل أن يكون مشروع جزائري والصيغة الفرنسية فيه تتناقض مع الجانب الجزائري أي أنه لا يمكن أن يكون لصالح فرنسا والجزائر في آن واحد، وهذا التناقض الذي يشتمل عليه المشروع عامل هام من عوامل فشله في الجزائر[5].

---

[1] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص 100 ص 101.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 124.

[3] عبد القادر نور، المرجع السابق، ص 103.

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 175.

[5] جريدة المجاهد، ج2، عدد 53، ص 10.

وفي الأخير يمكن القول أن وطنية الجنرال ديغول وخبرته التاريخية وقدرته على النظر إلى الواقع نظرة موضوعية، بعيدة عن العواطف بالشكل الذي يخدم أولا وأخيرا فرنسا، جعلته يقتنع ان الحفاظ على الجزائر فرنسية التي أرادها المستوطنون قضية مستحيلة، لأن الشعب الجزائري لن تغريه أي وسيلة مهما كانت تحمله من إصلاحات إيجابية لهم.

المبحث الخامس: إنعكاسات مشروع قسنطينة على الثورة التحريرية

المطلب الأول: المواقف وردود الأفعال من المشروع

رغم الوسائل الجهنمية التي إستخدمها ديغول ومشاريعه الإغرائية في تدمير الثورة، ولكنه لم ينجح وذلك لإلتفاف الشعب حول الثورة، مما خيب آماله في البقاء بالجزائرحيث تصدت الثورة لسياسة ديغول ومشروعه من خلال جملة من الإجراءات:

- ❖ تدعيم الهياكل المنبثقة عن مؤتمر الصومام كالمجالس الشعبية والمحاكم لتأييد القطيعة مع الإدارة الإستعمارية.
- ❖ التصدي لمشروع قسنطينة بتهديد كل من يستجيب له بالموت ونفذت ذلك في بعضهم[1].
- ❖ جندت جبهة التحرير الوطني كل طاقاتها بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات كذلك نبهت الشعب الجزائري إلى مخاطر المشروع وطالبتهم برفضه ومقاطعته، إضافة إلى ذلك قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتبيان موقفها من ذلك المشروع وشرحت للرأي العام العالمي مخاطر المشروع[2].
- ❖ أما على المستوى الخارجي فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أعلنت من القاهرة يوم 11 أكتوبر 1958م، إستعدادها للتفاوض مع فرنسا حول استقلال الجزائر[3]، ثم أعلنت في تونس في 28 مارس 1958موافقتها من رفضها لمشروع قسنطينة، حيث حاولت عن طريق الوسائل المتاحة لها توضيح إنعكاسات المشروع على الكفاح المسلح، وتأثيراته على الرأي العام العالمي وموافقتها على مشروع حق تقرير المصير[4].

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 100.

[2] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر،الجزائر، 1984، ص 272.

[3] سالم جرد، المرجع السابق، ص 100.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 268.

- كشف السياسة الإستعمارية وفضح الأساليب الفرنسية وتوعية الجماهير إيديولوجيا وسياسيا[1].
- تكثيف النشاط الدعائي والإعلامي لمواجهة الدعاية الإستعمارية، وتثبيت الشعب والمجاهدين وتعريف العالم بحقيقة الوضع في الجزائر[2].
- تدعيم صحيفة المجاهد بإنشاء " وكالة الأنباء الجزائرية " في ديسمبر 1961م، بهدف تعريف العالم بنضال الشعب الجزائري، والوجه الحقيقي للحكومة الجزائرية وكانت تصدر نشرة يومية من 10 إلى 12 صفحة، توزعها على وكالات الأنباء العالمية، وفي الداخل تتضمن أخبار سياسية وإقتصادية وإجتماعية ودولية[3].
- لقد ترك خطاب ديغول ردود أفعال محلية ودولية واسعة، قامت برصدها شعبة الشؤون السياسية التابعة لولاية قسنطينة، " فقد علقت صحيفة الملاحظ(observer) البريطانية الصادرة يوم 05 أكتوبر 1958م على خطاب ديغول بمقالة عنوانها "الأمل في الجزائر" نوهت فيه بنبل هذا المشروع، قالت أن الجزائريين يتطلعون أكثر إلى الإستقلال، حيث نجد صحيفة نيويورك (هرالد تريبيون) الأمريكية في عددها الصادر يوم 05 أكتوبر 1958م، فقد كانت أكثر حماسا لديغول وخطابه، فتضمنت مقالة تحت عنوان"ديغول يجلب الأمل للجزائريين""[4].

- أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد أرسل يوم 19 نوفمبر 1958 بواسطة البريد المركزي بقسنطينة نصا إلى شخص فضل عدم الكشف عن هويته، وتضمن موقفه من خطاب

---

[1] سالم جرد، المرجع السابق، ص 217.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 102.

[3] Mouloud Aouimeur, propagande et diplomatie au service de la guerre de libiration, el Massadir, N° 10 (2 eme 5re 2004) , p 35.

[4] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 332.

قسنطينة، ومما جاء في هذا الخطاب، فإن الوطنيين الجزائريين لا يمكن أن يقبلوا به للإعتبارات التالية:

- أن رئيس الحكومة الفرنسية يرفض عمليا المفاوضات مع حكومة الجزائر المقاتلة وأنه طلب إستلام جيش التحرير الوطني من دون قيد أو شرط مع الإحتفاظ بقوات الإحتلال على الأرض الجزائرية
- أنه يعد بإصلاحات تستهدف إصلاح البناء الإستعماري الفاسد ودمج الجزائر بفرنسا وأن الإصلاحات هي من إختصاص الجزائر الحرة[1].
- وفي الأخير يمكن القول أن جبهة التحرير الوطني فضحت تلك الأهداف وعبرت عن إدانتها "مشروع قسنطينة" مؤكدة على أن التنمية الوطنية لن تتحقق إلا في إطار دولة جزائرية مستقلة[2]، ووجهت الشعب الجزائري برفض المشروع وجندت كل طاقته ضده بإصدار المناشير وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات.

  - وبهذا الموقف للشعب الجزائري أصيب مشروع قسنطينة والمستعمر بخيبة أمل في تنفيذه، بهدف إضعاف الثورة، وإبعاد الشعب عنها. لكن الجزائريين تنبهوا لذلك ورفضوا المشروع من أساسه[3].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 333.

[2] عاشور شرقي، معلمة الجزائر (القاموس الموسوعي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 1173.

[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 176.

المطلب الثاني : مظاهرات الشعب الجزائري

أ/ مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

كانت هذه المظاهرات حاسمة في ثلاثة أيام منفردة وخالدة في تاريخ الكفاح بالجزائر الثائرة وهي أيام السبت 10 والأحد11 والإثنين 12 ديسمبر 1960 م، حيث غيرت كل المعطيات الجوهرية للثورة الجزائرية، وأقامت الدليل للحكومة الفرنسية أنها لاتوجد أي قوة سياسية بالجزائر تتمتع بثقة الشعب ماعدا (ج.ت.و)[1].

وعند زيارة ديغول الجزائر في إطار تنفيد مشروعه الجديد المثمثل في " الجزائر جزائرية" ، إنقسمت الساحة السياسية الجزائرية إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

1- المعمرون المناهضون لسياسة ديغول وهم الذين قاموا بمظاهرات يوم 09 ديسمبر 1960م في عين تيموشنت ضد زيارة الجنرال ديغول محاولين إحباط برنامجه.
2- أنصار الديغولية الفرنسيين والجزائريين المقتنعين بسياسته من البرجوازيين وبعض البرلمانيين[2].
3- التيار الوطني ثمثله الجماهير الشعبية التي دخلت حلبة الصراع بقوة كتعبير عن رفضها للمشروعين[3].

ونجد أن الأسباب المباشرة لمظاهرات 11 ديسمبر 1960م هي:

---

[1] إبراهيم مياسي، مقتبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.

[2] يحي بوعزيز، ملامح من ثورة أول نوفمبر ومواقف ديغول إتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، ع 74/73، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر 1979، ص 37

[3] إبراهيم مياسي، المرجع السابق،

- حيث طرح ديغول أن الجزائر جزائرية "دون جبهة التحرير الوطني"وهو مشروع سياسي يعني الجزائر حرة لكنها مرتبطة بفرنسا[1].

كما أنه يقصد من الجزائر جزائرية أي دون جبهة التحرير الوطني مع خلق لها جيش والذي رفضه المعمرين والشعب الجزائري، وبدأت عملها في أواخر ديسمبر، ولأنها ستضع للجزائر دستورا جديدا[2].

ولقد جاء خطابه "لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا فقد قررت بإسمها إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا وإنما الجزائر الجزائرية "[3].

وان المقصود من هذه العبارة ان ديغول لما تولى الحكم لم يتبع الطريق الذي سلكه من قبله بحيث ان الجزائر هي جزء من فرنسا ولا يمكن فصلهما عن بعضهما من هذا المنطلق ستصبح الجزائر مستقلة.

إن هذا المصطلح الذي إستعمله ديغول يمثل حقيقة سياسية إستعمارية جزائرية تهدف إلى قطع صلة الجزائر بأمازيغيتها وعروبتها[4].

وعندما أعلن ديغول أنه سيقوم بزيارة الجزائر فلقد قرر المستوطنون الأوروبيون أن يوجهوه بالعنف وأصدرت المنظمة الإستعمارية الفرنسية المعروفة "جبهة الجزائر فرنسية" منشورا يوم 08-12-1960 م دعت إلى الإعلان عن إضراب شامل يوم 09-12-1960م، مما قالته:

"يافرنسي الجزائر مسلمين، غير مسلمين لقد حان الوقت لكي تؤكد تصميمنا الجبار على أن نبقى فرنسيين وأن الأوان لأن ننهض في وجه سياسة التخلي ويجب أن نعبر عن إرادتنا بالإضراب العام الذي سوف نشنه في وجه ديغول." . وكان فعل الإضراب الذي راح عناصره

---

[1] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 410.

[2] محمد بلعباس، الوجيز في التاريخ، دار المعاصر، الجزائر، 2009، ص 223.

[3] شارل ديغول، المرجع السابق، ص 102.

[4] عبد الحميد إبراهيمي، في أصل الأمة الجزائرية (1958-1962)، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 23.

يطوفون على الجزائريين في دكاكينهم لإرغامهم على المشاركة في الإضراب وغلق متاجرهم بالقوة وإشتراكهم في المظاهرات[1].

هذه الفكرة كانت هي السبب الرئيسي أو النقطة التي أفاضت الكأس وأدت إلى نشوب مظاهرات لذا قامت بوضع حد لتلاعب ومؤامرات وأكاذيب الإستعمار، بالإضافة إلى زيارة ديغول للعديد من المدن الجزائرية بهدف شرح سياسته في الجزائر، حيث لقي معارضة من طرف المعمرين الذين تمردوا عليه، هذه الأسباب المباشرة التي أدت إلى نشوب المظاهرات للتعبير عن مكبوتاتهم وعن السياسة الديغولية[2].

امتاز شهر ديسمبر 1960م بالمظاهرات التي شارك فيها الشعب الجزائري في معظم المدن الجزائرية تأييدا الثورة وجبهة التحرير الوطني وردا حاسما لرفضها سياسة ديغول الرامية إلى الإبقاء على الجزائر جزءا من فرنسا، ويعتبر يوم 11 ديسمبر 1960م يوم عظيم وتاريخي بالنسبة للجزائر الثائرة وهو أول يوم يخرج فيه الشعب ومست كل المدن والقرى، ولم تتوقف رغم إطلاق الرصاص من الأعلى ومن الأسفل ومن النوافذ والشرفات ومنازل الأقدام السوداء*[3].

فمظاهرات 11 ديسمبر زلزلت كيان العدو وأثبتت له أن يد الثورة تتعدى الجبال إلى المدن وتحرك الجماهير كيفما شاءت، كان يوما عظيما ومبارك لقد غيرت كل المخططات والإستراتيجيات الفرنسية وتأكد أن الشعب الجزائري وراءه قوة كبيرة تمثلت في الجيش وجبهة التحرير الوطني[4].

---

[1] هجيرة العماري وآخرون، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، ندوة مديرية المجاهدين، بسكرة، 2001، ص 1.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 19 و20، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 202.

[3] أحمد محمد عاشور راكس، صفحات تاريخية خالدة 1500–1962، المؤسسة العامة للثقافة العامة، ليبيا، ص 20.

*الأقدام السوداء: هي طبقة من المعمرين المستوطنين الأوروبيين الذين سكنوا وولدوا بالجزائر أغلبيتهم ينحدرون من أصول فرنسية أو إسبانية، مالطا. أصل الكلمة هي نعت لكل أروبي عاش في الجزائر أثناء فترة حكم فرنسا وترجع التسمية لسواد الأحذية التي كانوا يرتدونها الجنود الفرنسيون بالمقارنة مع أقدام الجزائريين أصحاب الأرض.(أحمدمحمدعاشورراكس، المرجع السابق، ص 20).

[4] لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص 49.

- لقد كان لمظاهرات ديسمبر 1960م، نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لمسيرة الثورة الجزائرية، إذ كانت بمثابة بعث جديد للمقاومة الشعبية الجماهيرية في المدن والحواضر الجزائرية[1].
- إحتضن الشعب بقوة الثورة التحريرية وأصبحت الثورة في الشارع.
- تعززت الثورة في مسيرتها وشموليتها بهذه المظاهرات التي تجسدت فيها إرادة الشعب في الحرية والإستقلال.
- تأكيد الشخصية الجزائرية دينيا ولغويا وثقافيا.
- إبراز الوحدة الوطنية في الكفاح والتضامن والسير تحت لواء جيش وجبهة التحرير[2].

ولعل أبرز نتيجة لهذه المظاهرات هي تحرك القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة منبر الأمم المتحدة، وكسبها المزيد من تأييد الرأي العام الدولي لها وإعطاءها نفسا جديدة. وخاصة أن هذه المظاهرات تزامنت مع مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية وتمت المصادقة على اللائحة الأفرو أسيوية التي تشرف وتراقب مهمة تقرير المصير في الجزائر وكانت النتيجة بالأغلبية لصالح القضية الجزائرية ب 63 صوت ضد 27 مع إمتناع 8 أصوات، حينها أيقن الإستعمار الفرنسي أنه قد خسر الحرب نهائيا وما عليه إلا التسليم بالأمر[3].

ب/ مظاهرات 17 أكتوبر 1961

لم تقتصر مظاهرات الشعب الجزائري على الجزائر وحدها بل إنتشرت أينما وجد الجزائريون لاسيما في فرنسا التي كانت بها مظاهرات لا تقل على مثيلتها بالجزائر تعبر عن الوحدة الوطنية

[1] يحي بوعزيز، ملامح من ثورة أول نوفمبر ومواقف ديغول إتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مرجع سابق، ص 38.

[2] عمار ملاح، مرجع سابق، ص 251.

[3] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص 152.

والتنديد بالإضطهاد والتفرقة العنصرية، وأعمال القمع الرهيبة ضد الجزائريين تمثلت خاصة في الإعتقال التعسفي والقهر والإذلال[1].

وفي 05 أكتوبر 1961 عمدت الشرطة الفرنسية إلى فرض قرار حضر التجول على الجزائريين في باريس وضواحيها إبتداء من الساعة الثامنة والنصف ليلا إلى غاية الخامسة والنصف صباحا، وخلالها عاشت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا فترة حرجة من خلال الحملات والرقابة الشديدة على الجزائريين وتنقلاتهم وفرضت قيودا على كل المقاهي والمطاعم التي يتردد عليها الجزائريون وألزمها بالإغلاق على الساعة السابعة مساءا[2].

ولإحباط هذه الممارسات القمعية قررت فيدرالية جبهة التحرير الوطني الرد على تلك الممارسات، حيت طلبت إلى جميع الجزائريين أن يتجولوا ويشلوا المنع، وإستجابت لهذا الطلب خرج ستون ألف جزائري في الثامنة مساءا من يوم 17 أكتوبر متظاهرين بباريس. حيث تم الإتفاق على أن تكون مظاهرات سلمية من نفس السنة، لوقف حظر التجول المفروض على الجزائريين والتمييز العنصري وعمليات الإختطاف والقتل المتبع ضد الجزائريين وتنادي بحياة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3].

وقد قابلتها قوات الشرطة الفرنسية بكل عنف، وشمل القمع النساء والأطفال وألقى القبض على 15 ألف جزائري وسقوط العشرات من الرجال والنساء والأطفال جرحى وشهداء لأن عناصر الشرطة كانت تطلق النار دون تمييز، ورغم ذلك تمكن المتظاهرون من الوصول إلى شارع " شان زي ليزي" وهو المكان المقصود[4].

---

[1] محمد لبجاوي، حقائق عن الثورة، بيروت، 1971، ص 209.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 218.

[3] نفسه، ص 219.

[4] عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص 151.

كما كان الهدف من هذه المظاهرة هو رفع شعار تحيا جبهة التحرير الوطني "الجزائر جزائرية" وأن تكون صيحة في وجه الرأي العام الفرنسي ليستيقظ من سباته ويخرج من صمته.

وقد أصدرت الحكومة بيانا حول القمع الذي واجهت به الشرطة الفرنسية المتظاهرين العزل، ومما جاء به ما يلي: "قد تضخم هذا القمع والإضطهاد اليوم بشكل لم يسبق له نظير في التراب الفرنسي فالمواطنون الجزائريون يجرى تقتيلهم وإلقاء القبض عليهم وترحيلهم لأنهم قاموا بمظاهرات سلمية أعربوا فيها عن إرادتهم على تحرير بلادهم وعن معارضتهم لتدابير الميز العنصري التي سلطته عليهم "[1].

وفي الأخير يمكن القول أنه رغم تستر السلطات الإستعمارية عن هذه الجرائم، فإن مظاهرات 17 أكتوبر 1966 عززت النضال وأكدت مدى تلاحم الشعب مع ثورته داخليا وخارجيا كما شارك المهاجرون في فضح السياسة الإستعمارية بالجزائر عن طريق وسائل الإعلام الدولية.كما أكسبت هذه الأحداث القضية الجزائرية أنصارا كثيرين لدعم الثورة سياسيا وإعلاميا و ماديا والدفاع عن المساجين وفضح ممارسات المستعمر الفرنسي وهو ما ساهم بالتعجيل في مفاوضات إيفيان الثانية التي وضعت حلا نهائيا للقضية الجزائرية.

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 220.



الفصل الثالث:

سلم الشجعان



- **المبحث الأول:** محتوى مبادرة سلم الشجعان.
- **المبحث الثاني:** أهداف مبادرة سلم الشجعان.
- **المبحث الثالث:** رد الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان.
- **المبحث الرابع:** إعلان مبدأ تقرير المصير.

المبحث الأول: محتوى مبادرة سلم الشجعان.

إثر اتساع نطاق الثورة وتزايد انتصاراتها لجأ ديغول إلى مناورات سياسية كان من بينها ما سماه سلم الشجعان الذي عبر عنه الجنرال ديغول في خطاب وجهه للمجاهدين يطلب منهم إلقاء السلاح والكف عن الحرب وذلك يوم 3 أكتوبر 1958م[1] وأراد من وراءه أن يلعب على عواطف جبهة التحرير الوطني، ويدعوهم إلى الاستسلام[2]، حيث قال: "أقول متوجها إلى الذين يطيلون أمر الحرب لماذا القتال يجب أن نعيش، لماذا الهدم يجب أن نبني، أوقفوا هذه المعارك، وستجدون السجون تفرغ والأمل يزدهر والمستقبل ينفتح"[3] وأثر ندوة صحفية عقدها في 23 أكتوبر 1958م قال فيها: "أقول بكل وضوح أغلب رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة...فليأت سلم الأبطال... كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة الفرنسية، في هذه الحالة فإن المحاربين يستقبلون استقبالا مشرفا وأن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين.[4]

أما عن أعضاء المنظمة الخارجية* التي تبذل الجهة في إدارة القتال، فما عليهم إلا أن يقصدوا السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط، فهذه أو تلك ستؤمن انتقالهم إلى فرنسا، وهناك تكون سلامتهم التامة مضمونة واني أكفل لهم حرية العودة".[5]

إن فشل ديغول في الانتصار على جبهة التحرير الوطني وجيشها سياسيا وعسكريا هذا ما دفعه إلى مطالبة جيش التحرير الوطني إلى الاستسلام دون أي تفاوض[6]، كما أراد ديغول بهذه الطريقة التي خاطب بها جيش التحرير خلق فتنة في وسط الجيش، بتعمده أسلوب

---

[1] مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص316.

[2] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، الجزائر، 1991، ص141.

[3] مصطفى طلاس: بسام العسلي، المرجع السابق، ص316.

[4] شارل ديغول: المصدر السابق، ص71.

* أعضاء المنظمة الخارجية هم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين أيت أحمد ومصطفى الأشرف.

[5] عمار قليل: المصدر السابق، ص144.

[6] بسام العسلي: المرجع السابق، ص75.

الاغراء، كما استعمل عبارة ثوار بدلا من متمردين، واعترف من جهة أخرى بأن ما يجري في الجزائر حرب وليست تهدئة.

أما عن الحكومة المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الخارج فقد تعهد عدم وصفهم بالشرعية ليزرع بذور الشقاق بين الداخل والخارج.[1]

وبصورة موجزة فإن مبادرة ديغول هذه مضمونها مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام وهو استلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية والآخر سياسي في العاصمة الفرنسية باريس[2]، ويكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا، ثم يلجأ الجنرال ديغول فيما بعد إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التي كان يعتزم اجراءها يوم 28 نوفمبر 1958م، تم التفاوض مع من ينتخبهم الشعب ممثلين له "مفاوضين أكفاء يتم معهم ما تبقى من المشكل الجزائري" حسب تعبيره الخاص.[3]

هذا المشروع الذي جاء به ديغول في واقع الأمر يمكن تسميته "استسلام الرجل الجبان" وليس بين الجزائريين الجبان، فقط أنه رد ديغول على الحكومة المؤقتة عن استعدادها للدخول في مفاوضات حرة مع فرنسا، من غير شروط سابقة ولا تحفظات، أما المستوطنون الأوروبيون فقد اعتبروا سلم الشجعان عبارة عن تنازل، لأن فيه نية ديغول للتفاوض مع (ج. ت. م)، وهذا لم يقبلوا به لأنهم شعروا بأن ديغول لا يهتم إلا بالعرب ولا يتكلم إلا عنهم.[4]

إذن فيعني سلم الشجعان في نظر ديغول هو محاولة إيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية، بعد أن رفض المعالجة السياسية اللازمة بامتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير الوطني الممثل

---

[1] محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص192.
[2] مصطفى بن عمر، الطريق الشاق للحرية، ط خاصة وزارة المجاهدين، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص238.
[3] عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، 1954-1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص573.
[4] حسينة حمامية، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، 1954-1962م، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص170.

الشرعي والوحيد للشعب الجزائري بعد إعلانها للحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م، محاولا تجاوزها والبحث عن وقف إطلاق النار.[1]

[1]قادرة شايب، مشروع ديغول سبتمبر 1959م، صدى المتحف، ع1، دار هومة، الجزائر، 2004، ص32.

المبحث الثاني: أهداف سلم الشجعان.

من خلال ما سبق تتضح الأهداف الماكرة لمشروع سلم الشجعان فيما يلي:

- العمل على إضعاف جبهة التحرير الوطني وتمهيدا للقضاء على الثوة وذلك بزرع الخلافات والانقسامات بين قياداتها من خلال امتداح "بطولة العسكريين" ودعوة "المنظمة الخارجية" السياسيين الاستلام الرسمي وهو بذلك يعني الحكومة المؤقتة لكن دون أن يذكرها بالأسم لأنه لا يعترف بها.[1]
- إفراغ الثورة من محتواها وإظهارها إلى العالم على أنها ثورة جياع وتمزيق صفها.[2]
- الحرص على الخيار السلمي الذي تعود إليه الجمهورية الفرنسية الخامسة عن شرط في أحد بنوده يكون هذا السلم لمدة أربع سنوات وألا تتجاوز عدد الضحايا في الاشتباكات 200 قتيل، كما طلب من المجاهدين أن يسلموا أسلحتهم وأن يعودوا إلى منازلهم وأعمالهم أمنين لهم حرية الرجوع وسلامتهم.[3]
- إجراء فرنسا للجزائريين وتغليط المغفلين منهم ليعودوا إليها طامعين وراكعين، وعندئذ تسلط عليهم الذل والأشغال الشاقة ولا تبالي مثلما كانت تفعل سابقا.[4]
- زرع بذور الإحباط والروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير الوطني، وزرع الخلافات في صفوف الثورة داخليا وخارجيا، وإضعاف موقفهم أمام الرأي العام العالمي، وما سيكون له في المستقبل من آثار سيئة على معنويات المجاهدين.[5]

---

[1] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص574.

[2] www. Wikipédia. Léncyclopédie libre, charles de gaubs, 6-05-5018.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، ص194.

[4] ادريس خضير، المرجع السابق، ص274.

[5] صالح بلجاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص116.

- المساعي الحثيثة للحكومة المؤقتة لتدويل القضية الجزائرية وإخراجها من إطارها الفرنسي الضيق إلى الإطار الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت في خضم عملية تصفية الاستعمار.
- تجزئة قادة الثورة إلى عسكريين وسياسيين وتكريس الصراع بينهما من خلال التسوية لبطولة العسكريين وشجاعتهم بينها للحط من قيمة القسم الثاني.[1]

ان الجنرال ديغول من خلال مبادرته لم يكن صادقا أبدا، وإنما كان يتخذه وسيلة حرب نفسية للتأثير على الأفراد والجماعات وإحباط معنوياتهم وإضعاف الثورة وإخماد نيرانها نهائيا.[2]

ولتحقيق هذه الأهداف حاولت السلطات الفرنسية الترويج له مستغلة بذلك عدة أحداث من حادثة استسلام النقيب "علي منجلي" رفقة 156 من أفراد المجموعة التي كان يقودها بتاريخ 1959/3/21.[3]

ولهذا يتضح جليا أن هذا المشروع لا يخرج في صميمه عن مطالب المستوطنين ولا يتعدى أن يكون تكرارا لثلاثية غي مولي[4] (وقف القتال، الانتخابات ثم المفاوضات) وأن أهم هدف لهذا المشروع هو القضاء على الثورة.[5]

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص175.

[2] إدريس خضير: المرجع السابق، ص274.

[3] بشير بلاح: المرجع السابق، ص180.

[4] غي مولي: سياسي فرنسي (1905-1975) رئيس الحكومة الفرنسية ما بين 1956 مارس 1957م والأمين العام (SFio) ما بين 1946م-1956م، انظر إلى: غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص252.

[5] عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958-جانفي 1960)، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص88.

المبحث الثالث: رد الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان.

شككت الحكومة المؤقتة في أهداف هذه المبادرة الديغولية واعتبرتها محاولة جديدة لزعزعة الصفوف ومشروعا خادعا فالجنرال ديغول تراجع عن مقترحات سابقية خاصة مشروع غي مولي لأن هذا الأخير في مشروعه الشهير لم يجرؤ على أن يطلب من جيش التحرير الوطني الاستسلام في حين فعلها الجنرال ديغول في مبادرته هذه[1] فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة للمشروع، أصدرت الحكومة بيانا أعلنت فيه عن رفضها الصريح لمقترح ديغول الذي اعتبره غير قادر على حل القضية الجزائرية[2] لأن الموضوع فارغ المحتوى لا يحتاج إلى التفكير فيه، لذلك كان على ديغول أن يكون جديا وصريحا.[3]

ففي يوم 25 أكتوبر اقترح فرحات عباس بيانا رسميا للحكومة المؤقتة رفضت فيه العرض قائلا: "ليس التفاوض هو المقترح علينا إنما الاستسلام المشروط" واقترح لقاءا سياسيا في مكان محايد وهو ما رفضه الرئيس الفرنسي الذي قال عندما سمع رد الحكومة المؤقتة: "إنهم مستعجلون هؤلاء السادة في الأفلان فليتركوني أتصرف وسيرون كيف ذلك: سأغني أغنيتهم.[4]

أهم ما جاء في ردة فعل الحكومة المؤقتة على "سلم الشجعان" لا للصلح الا على الشروط التالية:

- التوجه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي ممثلة الشعب باسم مجلس الثورة.
- الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير.[5]

---

[1] عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية "1954-1962"، المرجع السابق، ص575.

[2] لخضر شريط: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، ط خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، ص53.

[3] إدريس خضير: المرجع السابق، ص276.

[4] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص116.

[5] وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص142.

- فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.
- اعلان ايقاف النار على هذه الخطط.[1]

وأعلنت الحكومة المؤقتة عن قناعتها بأن السلام لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق التفاوض الجاد مع الممثلين الشرعيين والحقيقيين للشعب الجزائري، لهذا جددت ترحيبها بأية دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جدية وفي بلد محايد، وهو ما أكدت عليه جريدة المجاهد "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال" وهي إشارة إلى أن الحكومة تتمسك بالشرط المسبق الذي وضعه بيان أول نوفمبر ثم أكد عليه مؤتمر الصومام[2] ءان هدا الرد للحكومة المؤقتة جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع إما أن يقبل شروط الصلح التي عرضتها الحكومة الجزائرية، أو استمرار الحرب أنه من غير المعقول بعد مضي أربع سنوات من الحرب أن يطلب في النهاية من المجاهدين تسليم أنفسهم وهو يعلم المبادئ التي ثاروا من اجلها وهي تصفية الاستعمار من الجزائر والمغرب دون تحقيق هذه المبادئ.[3]

ولما فشلت القيادة الفرنسية في ذلك أخذت تروج أمام العالم بأن رجال جبهة التحرير هم الذين لا يجنحون للسلم ولا يريدونه، فكتب جريدة البرلمان الفرنسية تقول "هذا الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول النبيلة من أجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقرا لها بعيدة عن الاخطار...فالكفاح منذ الآن بدون أمل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني.[4]

ونعتمد على نفس المرجع فنجد أن بقية الصحف الفرنسية الاستعمارية لقد سارت على نفس منوال جريدة البرلمان، دون أن توضح معنى السلم الذي دعى إليه ديغول هل هو سلم أو تسليم؟ كما حملت نفس الجريدة مسؤولية إطالة الحرب لكل من تونس والمغرب بهدف إخراج

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص116.
[2] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية "1954-1962"، المرجع السابق، ص577.
[3] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص117.
[4] نفسه، ص118.

الثورة من محتواها الوطني وادعائها بأنها مسيرة من طرف أيادي أجنبية فكتبت تقول "أن مسؤولية إطالة الحرب إلى كل من تونس والمغرب بفتح أراضيها لتكون حصنا منيعا للثوار و لما لم تحقق هذه السياسة هدفها لجأ ديغول إلى التخطيط للدمج النهائي للجزائر في فرنسا.[1]

كما نجد أن ديغول يريد التفاوض فيما بعد مع عملاء منتخبين يموه بهم على الرأي العام العالمي وقد أشارت جريدة "المجاهد" اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني إلى قضية النوايا الحقيقية للجنرال ديغول من خلال مبادرته وتساءلت هل أن الجنرال ديغول مخلص وصادق في "رغبته في السلم".

لتشير إلى استعماله للغة مبهمة في تصريحاته بهدف تغليط الرأي العام العالمي والرأي الفرنسي حول نواياه الحقيقية.[2]

وبهذا فإن رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يمكن وصفه بالرد الذكي فمن جهة بينت عيوب المبادرة وشككت في صدق نواياها، ومن جهة ثانية حرصت على الظهور بمظهر الساعي للحل السلمي الحريص عليه من خلال الدعوة للتفاوض وترحيبها بكل دعوة من طرف الحكومة الفرنسية.[3]

---

[1] محمد لحسن ازغيدي، المرجع السابق ص118.

[2] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص90.

[3] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، 1954-1962، المرجع السابق، ص578.

المبحث الرابع: إعلان مبدأ تقرير المصير.

إن النضال البطولي للشعب الجزائري والضغط المتزايد على العدو، ألزم الجنرال "ديغول" باقتراح اجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهدد كيانها ووحدتها الوطنية، هذا الأخير الذي اقتنع بعدم إمكانية التغلب على الثورة والقضاء عليها عسكريا، لذلك أعلن مشروعا جديدا لحل المسألة الجزائرية[1] حيث ألقى في ليلة 16 سبتمبر 1959م، على الساعة 08:00 خطابا خلال نشرة الأخبار المتلفزة، أعلن فيها عن إعطاء الجزائر حق تقرير المصير[2] وقد جاء خطاب "ديغول" خلال انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها، لهذا فإن أول هدف توخاه "ديغول" لمبادرته الجديدة هو كسب الرأي العام العالمي وخاصة هيئة الأمم المتحدة والتي حققتها دبلوماسية الثورة الجزائرية نجاحات باهرة.[3]

1- مضمون مبدأ تقرير المصير:

إن بوادر الحل السلمي للقضية الجزائرية جاءت كنتيجة حتمية أملتها الظروف التي دفعت بالجنرال ديغول إلى الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره.

فبعد فشله في الانتصار على جبهة التحرير وجيشها عسكريا وسياسيا دفعه ذلك إلى اللجوء إلى الحرب النفسية، فنادى بسلم الأبطال، ولكنه فشل في تحقيق أهدافه، وهذا ما جعل بالثورة تكشف نواياه الخبيثة، وذلك بتحديدها شروط الصلح من قبل الحكومة المؤقتة انطلاقا من

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص125.

[2] نفسه، ص136.

[3] عبد الرزاق محمد الدليمي، المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص143.

الاعتراف بحق الشعب في تقرير المصير ووقف إطلاق النار ونهاية الاستعمار، وهذا ما جعل ديغول يقف أمام أمرين إما أن يقبل شروط الصلح أو الاستمرار في الحرب.[1]

وأعلن "ديغول" في 16 سبتمبر 1956م عن هذا المشروع حيث اعتف فيه خطابيا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قائلا: "إني أعتقد أنه من الضروري أن نعلن منذ اليوم إلى تقرير المصير، أني باسم فرنسا والجمهورية ونظرا للسلطات التي يجولها لي الدستور في استشارة المواطنين، أتعهد إن عشت واستجاب لي الشعب بأن أطلب من الجزائريين أن يعبروا عن ما يريدونه في نهاية الأمر..."[2]

وقد أعلن أيضا في هذا التاريخ عن تفاصيل مشروعه الخاص:

- ✓ ايقاف القتال فورا.
- ✓ توفير السلام لمدة أربع سنوات، وفي هذه السنوات يتم إجراء الاستفتاء.[3]

وقد تضمن خطاب ديغول ثلاثة حلول للقضية الجزائرية، تتمثل فيما يلي:

الإدماج: ويعني المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر والأوربيين والمسلمين، ويتيح هذا للشعب الجزائري ممارسة كل الوظائف السياسية والإدارية والقضائية وحتى الوظائف الحكومية.[4]

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية، جمعية التاريخ والآثار لمنطقة الأوراس، ع7، 1994، ص 120-121.

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق.م، 1962م، دار العلوم عنابة، 2002، ص269-270.

[3] ادريس خضير، المرجع السابق، ص291.

[4] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات افيان، تعريب لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص17.

الاتحاد الفيدرالي: عن طريق تشكيل الحكومة الجزائرية التي سيكون كل وزرائها جزائريين وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا وإعانتها وترتبط معها في ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع، وبهذا يبقى النظام الداخلي للجزائر خاضعا للنظام الفيدرالي.[1]

الانفصال عن فرنسا: ومعناه الاستقلال وهو اختيار حذر ديغول الجزائريين منه قائلا: "إني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة بل ستجر حتما إلى كارثة كبيرة وبما أن الجزائر وصلت إلى هذه الحالة من الرقي بفضل فرنسا، والعالم كله يشهد بذلك "فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى..."[2] ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق، وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها[3] كما كان هدف ديغول من وراء هذا المشروع أيضا هو تقسيم الجزائر وفصل الصحراء عن باقي الوطن.[4]

إن المتأمل لبيان ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم لأول وهلة تراه حلا مقبولا لكن حينما يطلع على تفصيله يجده عبارة عن مراوغة لأن عملية تقرير المصير التي أعلنها موضوعة وراء أفخاخ متعددة وهي: وقف القتال بدون قيد أو شرط، والاستسلام والتجرد من السلاح وكذلك انتظار أربع سنوات أو أكثر وهذا الانتظار يمكنه أن يدوم طول الحياة وكذلك استتباب الأمن الفعلي وتهدف إلى تشتيت الصفوف وبالتالي استحالة الاستفتاء.[5]

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا عرض الجنرال ديغول هذا الاختبار على الشعب الجزائري؟ وللإجابة على هذا نستعرض ما يلي:

- فرنسا تريد المحافظة على الصحراء الكبرى.

---

[1] يحي بوعزيز، ثوريات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص286.

[2] أندري ماندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الرويبة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص54.

[3] لخضر شريط، المرجع السابق، ص57.

[4] أندري ماندوز، المرجع السابق، ص54.

[5] إدريس خضير، المرجع السابق، ص296-297.

- الشعب الفرنسي له حق القبول أو الرفض لاختيار حرية الشعب الجزائري.
- لم تكن هناك فرصة الاختيار للشعب الجزائري وذلك للتعبير عن آرائه بحرية مادامت الحرب مستمرة.
- ديغول يقول بأن الانسحاب من الجزائر يعني تقسيمها إلى قسمين، ولضمان أمن واستقرار المعمرين والإقدام السوداء في المناطق الشمالية والمناطق الخصبة[1].

إن التوقيت الذي اختاره ديغول لإعلانه له علاقة بانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشر بعد مرور سنة على إنشاء الحكومة المؤقتة[2] بادر ديغول إلى "مبدأ تقرير المصير" تحت ضغط التطورات الدولية، إذ لم تعد القضية الجزائرية قضية داخلية فرنسية بل خرجت إلى الصعيد الدولي.

وأن مبادرة ديغول هدفها زرع الانقسام بين قادة الثورة التحريرية والقضاء على جبهة وجيش التحرير الوطني.[3]

ونجد أن ديغول كان يهدف من وراء هذا الاستفتاء هو الوصول بالحيلة إلى إخماد الثورة وإبقاء الجزائر مستعمرة فرنسية إلى الأبد، وذلك من خلال إبقاء الصحراء كمنطقة خاصة لفرنسا.[4]

رغم التطور الكبير في تفكير ديغول إلا أنه بقي مصرا على عدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لأنه كان يهدف إلى تحقيق شعاره "الجزائر جزائرية" لكنه كان يقصد ضمنيا

---

[1] جون بول دروزيل، التاريخ الدبلوماسي (1957-1978)، تر: نور الدين حاطون، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص90.

[2] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص134.

[3] لخضر شريط، المرجع السابق، ص55.

[4] إدريس خضير، المرجع السابق، ص293.

أنها تتكون من الجزائريين العملاء لفرنسا حتى يبقى مصير البلاد مربوطا بفرنسا.[1]

2- أهداف ودوافع حق تقرير المصير:

إن المتأمل لبيان "ديغول" لحق الجزائريين في تقرير مصيرهم للوهلة الأول يراه حلا مقبولا وموقف مشرفا لفرنسا، لكن حينما يطلع على تفاصيله يجده عبارة عن قنبلة موقوفة في طريق الشعب الجزائري لم تفتأ أن تنفجر وتهلك الحرث والنسل، ونرى بأنه مليء بالمراوغات التي اتبعها ديغول اعتقادا أنه سيقنع أولئك الأغبياء المغفلون حسب زعمه.[2]

وكذلك هدف هذا التصريح هو خلق مشكلة عنصرية طائفية في الجزائر، زيادة عن مشكلة المستوطنين الأوروبيين، وذلك بتقسيم سكانها إلى جاليات متعددة.[3]

عندما أعلن الجنرال شارل ديغول عن نيته في تمكين الجزائريين من حقهم في تقرير المصير كان في ذهنه أن هذا العمل يتطلب على الأقل 4 سنوات من التحضير، يواصل خلالها مساعيه في اتجاه الرأي العام الفرنسي وجيش الاحتلال لحملهما على تقبل مصير، وفي اتجاه النخبة الجزائرية بأمل إبراز "قوة ثالثة" توازن جبهة التحرير، ولربح الوقت، كان لابد من المناورة.[4]

فعملية تقرير المصير كانت موضوعة وراء أفخاخ متعددة فالجنرال ديغول كان يهدف من وراء مشروعه هدفين:

---

[1] قدادرة شايب، "مظاهرات 11 ديسمبر 1960"، صدى المصحف، ع1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص37.

[2] أندري ماندوز، المرجع السابق، ص54.

[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المصدر السابق، ص286.

[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962م، المرجع السابق، ص234.

الهدف الأول:

- في حالة عدم إمكانية التفاوض إقامة حكومة مؤقتة بالجزائر من نواب وعملاء مخلصين لفرنسا[1]، وقد تذهب معها باريس إلى حد الاعتراف بوقف القتال بدون قيد أو شرط والاستقلال الكامل للجزائر.[2]
- في حالة التفاوض: التفاوض حول مائدة مستديرة تساهم فيها الحكومة الجزائرية إزاء ممثلين آخرين، ويعتبر ديغول النواب أهم طرف من أطراف المائدة المستديرة.

أما الهدف الثاني:

على الصعيد الدولي بأن تحل المشكلة الجزائرية حلا سليما، فهو أراد أن يثبت بأن هذا القرار قد نفذ بتطبيقه لمبدأ تقرير المصير.[3]

رد فعل الحكومة المؤقتة على تقرير المصير:

لقد أدت المبادرة الديغولية المعروفة بسياسة تقرير المصير إلى حدوث حالة من الاستنفار في صفوف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي جمعت شتاتها عقب الأزمة التي حلت بها منذ 1 جويلية 1959م، وبعد استشارات داخلية وخارجية أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني عن قبولها[4] وترحيبها بفكرة تقرير المصير التي برزت إلى الوجود بفضل المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني الجزائري، بحيث تم إجبار العدو على دفن فكرة الجزائر الفرنسية.[5]

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، (1954-1962)، المرجع السابق، ص220.

[2] إدريس خضير، المرجع السابق، ص252.

[3] محمد لحسن أزغيندي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، (1954-1962)، المرجع السابق، ص220.

[4] لخضر شريط، المرجع السابق، ص59.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص438.

حيث صاغت الحكومة المؤقتة بيانا ردا على مبادرة ديغول المسماة تقرير المصير في ثلاثة صفحات أذيع في ندوة صحفية في العاصمة، أو قد جاء في البيان ما يلي: "إن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر، والوحدة الاجتماعية لشعبنا هي عناصر موضوعية جوهرية، ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرأ حسابا لهذه الحقائق، أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية أو دينية، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر زيادة على هذا بالمبدأ الذي لا يمكن النيل منه وهو وحدة التراب الوطني، وتعبر عن عزيمة الشعب التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم...أما فيما يخص ثروات الصحراء فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن أن يتحول إلى ملكية شرعية، ومن البديهي بعد التحليل الكامل لهذه المبادئ، إن الالتجاء إلا الاستفتاء لا يمكن أن يكون بغير العودة إلى السلم".[1]

إن الشعب الجزائري لا يمكن أن يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش الاحتلال، مادام أكثر من ربع السكان موقوفا في السجون والمعتقلات (المحتشدات) أو مرغما على الهجرة.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري إلى أن يعبر عن اختياره بحرية، إنها تسير وتراقب مقاومة الشعب الجزائري والكفاح التحريري لجيش التحرير الوطني، إذن فلا يمكن بدون موافقتها أن يعود السلم ولأجل هذا الفرض فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وتطبيق المصير وضماناته.[2]

بالإضافة إلى ذلك نجد أن الحكومة المؤقتة ارتكزت على شروط أهمها:

- الحكومة الجزائرية المؤقتة تعارض بشدة سياسية فرنسا التي تدعي بأنها لها الحق في استغلال البترول والغاز الطبيعي في الصحراء.

---

[1] مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص538.

[2] نفسه، ص538.

- رفض رأي الشعب الفرنسي الذي يدعي بأنه له الحق في قبول نتائج الاستفتاء لتقرير المصير.
- الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تثق بالإدارة الفرنسية ولا تؤمن بصلاحيتها في تنظيم وإدارة الاستفتاء رغم إقناع الجنرال "ديغول" قيادة جبهة التحرير الوطني للتفاوض مع الحكومة لأنه كان يراه بأنه الحل الوحيد.[1]

لقد كان رد فعل قادة الجيش الفرنسي في الجزائر على فكرة تقرير المصير سلبيا وخاصة أن الجنرال "شال" قائد القوات الفرنسية بالجزائر قد حرض جنوده على القتال وخنق الثورة وبالتالي المحافظة على الجزائر الفرنسية.

أما رد فعل قادة الجالية الأوروبية في الجزائر فكان عنيفا وتهجميا على سياسة "ديغول" في الجزائر، وقد اعتبروا فكرة تقرير المصير التي وردت في خطاب ديغول بمثابة انفصال عن فرنسا.[2]

إن السياسة التي مارسها ديغول في هذه الفترة لم تكن لتنطلي على الثورة الجزائرية التي كثفت من نشاطها العسكري في الداخل والهجومات المضفرة لجيش التحرير الوطني، الذي تصدى بكل بسالة لحملة "شال" وأفشل هدفها.[3]

هذا من جهة ومن جهة أخرى، كانت وفود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تطوف القارات الخمس، فاضحة سياسة ديغول المراوغة، وكاسبة تأييدا عالميا متزايدا للقضية الجزائرية.[4]

---

[1] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص81.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص439.

[3] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر (1860-1870)، دار المعرفة، 1989، ص54.

[4] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954-1962)، أطروحة دكتوراه الدولة في التنظيم السياسي والإداري لمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص332.

لقد عبر بيان الحكومة المؤقتة عن رغبة أكيدة من قبل الثورة الجزائرية والشعب الجزائري في تقرير المصير، ولكن تقرير المصير لا يمكن أن يتم تحت حراب الجيش الفرنسي وذلك شرط أساسي ليقول الشعب الجزائري كلمته بعيدا عن أي تهديد.[1]

وقد تباينت الآراء من موقف الحكومة المؤقتة وقد جاءت كالآتي:

1/ الداخلية: كانت دود فعل الداخل مؤيدة لرد الحكومة المؤقتة بالنظر إلى مشاركة قادة الولايات والإطارات الموجودة على الحدود في المشاورات التي أجريت بشأن الرد على مشروع ديغول الجديد، فقد أظهر الجزائريون التفاهم حول حكومتهم، وهذا واضح من خلال ما أدلى به وزير الاتصالات العامة عبد الحفيظ بوصوف حيث قال: "انكب الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح الجنرال ديغول واجمعوا على قبول تصريح الحكومة المؤقتة الجزائرية جرءا على مبادرة ديغول: "ونقس الشيء بالنسبة للجزائريين المقيمين في تونس بتأكيد من وزير الداخلية لخضر بن طوبال: "زكى الجزائريون المقيمون في تونس رد الحكومة المؤقتة الجزائرية فقد وجده المثقفون جافا نوعا ما ولكنه مقبول على وجه العموم".[2]

2/ الخارجية: عبر بيان الحكومة الخارجية المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن حنكة دبلوماسية ودراية كبيرة بالمعطيات الدولية، لذا فقد حقق نجاحا دبلوماسيا وهو ما استخلصه أعضاء الحكومة عند تقييمهم لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي، ونجد كذلك تأييد الدول الصديقة والشقيقة للرد الجزائري على ديغول ومن ضمنها جمهورية الصين الشعبية وجمهورية يوغسلافيا.[3]

[1]عمار قليل، المصدر السابق، ص323.

[2]لخضر شريط، المرجع السابق، ص68-69.

[3]نفسه، ص70.

بالإضافة إلى الرئيس التونسي قد اعتبر أن الحكومة المؤقتة قد أهانته، بما أنها لم تعدل العبارات التي نصحها بتغيرها، فقد أبدى تراجعه من فكرة عقد ندوة مغاربية ثلاثية جزائرية تونسية ومغربية.[1]

جاء تعبير "حق تقرير المصير" على لسان ديغول ليغير الموقف جذريا ويحدث انطباعا جيدا في عدد من بلدان العالم الثالث، فقد وضع حدا لما يسمى "الجزائر فرنسية" إلا إذا اختار الجزائريون الاندماج مع فرنسا، لذلك من الطبيعي أن يغضب فرنسيو الجزائر الذين اعتبروا ديغول خائنا كما خاب أمل الجيش فيه.[2]

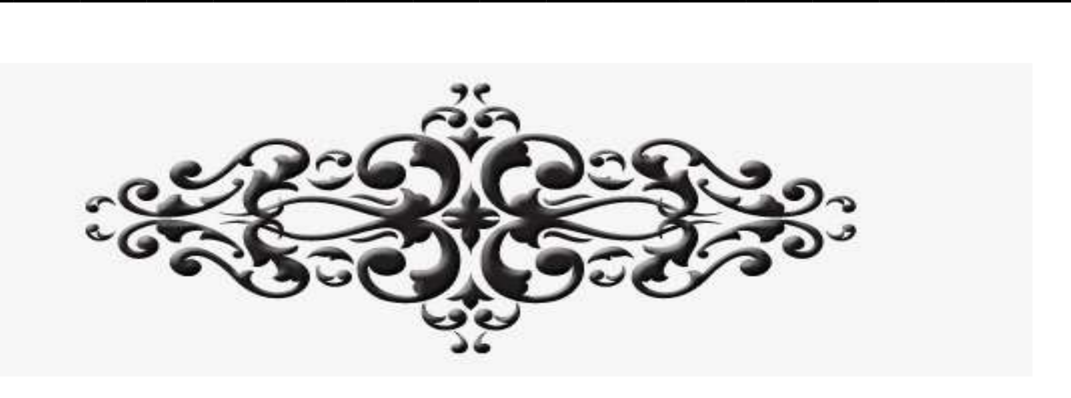
فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد واجهت مبادرة "ديغول" التجزئة بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد انصهر في بوطقة واحدة عبر عصور عديدة، وإلى جانبه الأغلبية الأوروبية المسيطرة مؤكدة على أن الحل يمكن في إعادة بعث دولة جزائرية موحدة.[3]

---

[1] لخضر شريط، المرجع السابق، ص71.

[2] بيرنارد ليدويدج، المصدر السابق، ص247.

[3] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص18.



خاتمة



خاتمة

ان المتتبع للمناورات التي قام بها الجنرال ديغول في الجزائر في الفترة الممتدة من 1958م إلى غاية 1962م، تناولنا الإستراتيجيات الإغرائية والإصلاحية التي قام بها المستعمر بعد فشل إستراتيجياته وأساليبه القمعية والوحشية من أجل إخماد الثورة التحريرية، وإبعاد الشعب الجزائري عنها، والتي يستهدف بها إستنزاف ثروات الجزائر، خاصة بعد عودته إلى الحكم، أي في ظل الحكومة الخامسة للجمهورية الفرنسية، والمتمثلة في سياسته الترهيبية من خلال مشاريعه السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية، كمشروع قسنطينة الإصلاحي في مظهره، والإدماجي في مضمونه،وذلك بهدف إبعاد الجزائريين عن الثورة، وحتى يضمن استسلاما مشرفا في رأيه لجيش التحرير الوطني من خلال عرضه لمشروع سلم الشجعان (سلم الأبطال)، لكنه لم يدخر أي جهد أو وسيلة قد تمكنه إلى ما يصبو إليه من غايات، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج والتي تمثلت في النقاط التالية:

- أن الجنرالات الفرنسية في حربها ضد الجزائريين إعتمدت على كل الوسائل والأساليب وطبقت مختلف السياسات لإخماد فتيل الثورة، التي تبرز من خلال المعاناة التي كابدها الشعب الجزائري إبان كفاحه للإستعمار.
- أن ممارسات الإعتقال والتعذيب والإعدام التي شهدها الشعب الجزائري طول سنوات الثورة التحريرية ليكشف عن الوحشية والقسوة التي ميزت السياسة الإستعمارية، وبالمقابل أيضا تعكس صور الصمود والمقاومة والتمسك بمبادئ الثورة التي ميزت الشعب الجزائري.
- إن إستراتيجية السجون والمعتقلات التي تفننت فيها السلطات الفرنسية ضد الجزائريين أدت إلى إسقاط مشاريع الإستعمار وكشف القناع للعالم عن أنواع التعذيب والتشويه والتنكيل والتخريب النفسي للمعتقلين وإنتهاكات لأبسط حقوق الإنسان، وعدم إحترام فرنسا لحقوق الأسرى وسجناء الحرب.

خاتمة

- أن فرنسا في سبيل الإحتفاظ بالجزائر، سخرت كل إمكانياتها المادية والبشرية وتفننوا في تحطيم معنوياتهم أملا في إخضاعهم وإبقائهم تحت السيطرة والإستعباد.
- أن الثورة التحريرية هي ثمرة جهود وتضحيات جسام قدمها الشعب الجزائري منذ 1830م، إنطلاقا من أبطال المقاومة خلال القرن 19، الذين شكلوا رصيدا سياسيا وأدبيا وتاريخيا في عملية تكوين وإعداد مناضلي جيل أول نوفمبر، حيث وقفوا على نقاط الضعف والقوة، مما مكنهم من المزاوجة بين العمل السياسي والعسكري، وإستغلال الظروف الداخلية والخارجية، وتوظيفها لتحقيق الهدف وهو تفجير الثورة.
- أن ما وقع في الجزائر إبان الثورة التحريرية من تعذيب وتدمير وقتل وجرائم يبقى وصمة عار في جبين الدولة الفرنسية، تتطلب متابعته قضائيا في المحافل الدولية لإرتكابه جرائم ضد الإنسانية.
- كانت الولاية الثانية أكثر المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية حيث تقع على الحدود ضمن نطاقها الجغرافي وتتمركز بها المصالح الحيوية والسياسية والعسكرية والإقتصادية، إضافة إلى التمركز الإستيطاني بها منذ الإحتلال جعلها تكون محطة أنظار القادة العسكريين الفرنسيين لتجسيد مشاريعهم ولتنفيذ سياستهم، كل هذه الأمور خولها لتكون في نظر ديغول أرضية لتجربته الإقتصادية والإجتماعية والمتمثلة في مشروع قسنطينة.
- يمكن وصف المشروع –مشروع قسنطينة –بأنه أخطر خطط الإستعمار الفرنسي في الجزائر، وأكثرها تأثيرا وأشدها ضررا الامر الدي كاد ان يحول الحماس الشعبي من مد ثوري جارف إلى حركة إصلاحية معتدلة، مما سوف يؤدي فيما بعد إلى إستهلاك طاقات الجزائر وإنهاك قدرتها في محاولات لم يحالف أغلبها النجاح في مجال التنمية.
- إصطدمت سياسة ديغول بمجموعة من العقبات والمقاومات على المستوى الداخلي والخارجي سواء عسكريا وحتى سياسيا، وعلى مستوى فرنسا ذاتها، وعلى المستوى العالمي فقد أصيب الإقتصاد الفرنسي بالتدهور، وظهر بوضوح أن مشاريع ديغول

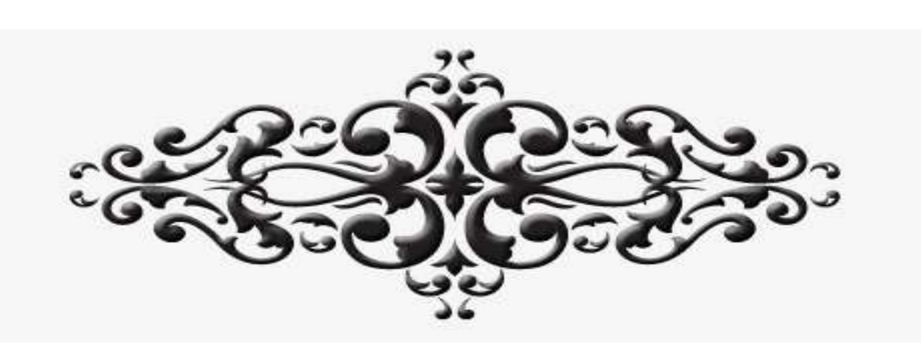
خاتمة

للإصلاح الإقتصادي في الجزائر (مشروع قسنطينة)، لن تتمكن من النهوض بسبب ما تتطلبه من قدرات وإمكانات تزيد على ما تمتلكه فرنسا من القدرات والإمكانات.

- حاول ديغول من خلال تحسين الظروف الإجتماعية والثقافية للمسلمين ربط الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي وتكوين قوة ثالثة يستطيع من خلالها القضاء على الثورة الجزائرية.
- قامت جبهة التحرير الوطني بإدانة مشروع قسنطينة مذكرة بأن التنمية الحقيقية للبلاد لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تقوم الدولة الجزائرية المستقلة.
- إعتقد ديغول أن مشروع قسنطينة الضخم سيحسن الوضع الإجتماعي والإقتصادي للجزائريين، لكن المشروع فشل كغيره من المشاريع الإستعمارية، لأن الهدف منه هو فصل الشعب عن الثورة والثوار، ولم يكن برنامج إقتصادي بقدر ما هو مشروع إستعماري دعائي، وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت جميع المبادرات الديغولية وقد أعقب ذلك مظاهرات صاخبة من قبل المعمرين وهذا ما أدى بالشعب الجزائري إلى القيام بمظاهرات مضادة يوم 11 ديسمبر 1960، بعثرت أوراق السياسة الديغولية، وأنهت بشكل عملي أسطورة الجزائر فرنسية.
- فشل ديغول في الإنتصار على جبهة التحرير الوطني وجيشها سياسيا وعسكريا هذا ما دفعه إلى مطالبة جيش التحرير الوطني بالإستسلام دون أي تفاوض، وذلك من خلال عرضه لمشروع سلم الأبطال(الشجعان)، الذي كان توجهه الجديد نحو الحل السلمي إلا إنقاذا لفرنسا المنهكة من جراء الحرب في الجزائر.
- أمام هذا الفشل الذريع للإجراءات الفرنسية في الجزائر، وتوالي النكسات الإستعمارية الفرنسية سياسيا وعسكريا وتعاقب الأزمات، والإنقسامات الداخلية بفرنسا جعلت ديغول ينتهج نهجا مغايرا تماما عن سابقه، لعله يحاول التخفيف من حدة الثورة، فأعلن عن مبدأ تقرير المصير في سبتمبر 1959.

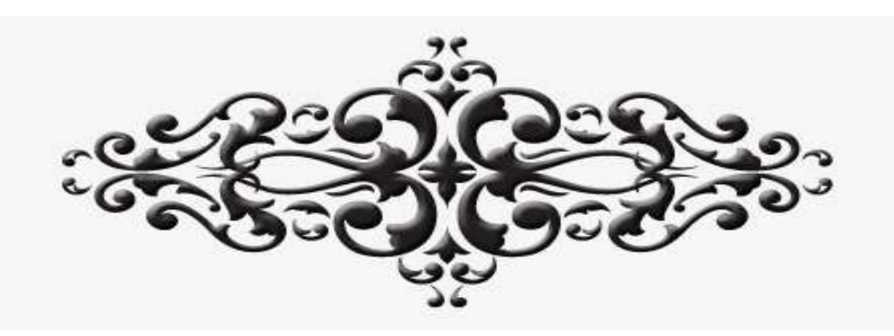
خاتمة

- كان الجنرال ديغول يدرك أن إستقلال الجزائر لا مفر منه وليس في مصلحة فرنسا فقد حاول تجاهل هذه الحقيقة، خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م ومظاهرات 17 أكتوبر 1961م، الذي جعلته يعلن عن تقرير المصير للشعب الجزائري، وكان بداية لتوجه الجزائر نحو استرجاع السيادة، بعد سنوات من الإستدمار والإستعباد والعيش في ظلمات الإستعمار، لتشرق شمس الحرية على الشعب الجزائري في 05 جويلية 1962م.
- وخلاصة القول، فإن جرائم فرنسا في الجزائر وآثارها التي لا تزال في الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، تبقى الحقيقة الثابتة التي تؤكد للأجيال الحاضرة واللاحقة، أن إستقلال الجزائر إنما تحقق بفضل التضحيات الجسام والإيمان القوي لشعب مسلم بعدالة القضية الجزائرية والإقتناع بحتمية الإنتصار وإسترجاع حريته التي سلبت منه بالقوة.



الملاحق





قائمة

المصادر

المراجع



قائمة المصادر:

- برنارد ليدويج، ديغول ما له وما عليه، تر: محمد سميح السيد، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985.
- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- بوالطين جودي لخضر، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها، دار البعث للنشر، قسنطينة، (د.س).
- بورقعة لخضر، شاهد على إغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000.
- شارل ديغول، مذكرات الأمل – تجديد 1958م/1962م، باريس، 1970، تر: الدكتور سموحي، مرا: أحمد عويدات، منشورات عديدة، بيروت، 1971.
- عباس محمد، من كواليس التاريخ " ديغول والجزائر "، دار هومة، الجزائر، 2007.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، الجزائر، 1991.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
- قنطاري محمد، من ملامح المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الإستعمار الفرنسي، دار الغرب، وهران، 2007.
- كافي علي، مذكرات علي كافي " من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م-1962م "، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.س).
- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عباد وصالح المولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994.
- محمد صالح الصديق، كيف ننتهي وهذه جرائمهم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

قائمة المصادر

- ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار العرفة، الجزائر، 2006.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- أحمد محمد عاشور راكس، صفحات تاريخية خالدة 1500-1962، المؤسسة العامة للثقافة العامة، ليبيا.
- إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران، (د.س).
- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة، الجزائر، 2004.
- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
- بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، الدار المعاصرة، 2009.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، (د.س).
- بوضرية عمر، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأرشاد للنشر والتوزيع، 2013.
- بيار هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، تر: بهيج عفيف، دار العلم للملايين، 1957.
- جو مالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985.
- جويبة عبد الكامل، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 1986.
- حماميد حسينة، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.

قائمة المراجع

- خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- دروزيل جون بول، التاريخ الدبلوماسي 1957-1978، تر: نور الدين حاطون، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، (د.س).
- الدليمي عبد الرزاق محمد، مدخل إلى وسائل الإعلام والإتصال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- رافائيلا برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، تر: أحمد بن محمد بكي، أمدوكال للنشر، (د.س).
- رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول " سنوات الحسم والمخاض "، منشورات بونة، الجزائر، 2012.
- زبير رشيد، جرائم فرنسا الإستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
- الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.
- زوليخة المولود، علوش سماعيلي، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الإستغلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.
- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2008.
- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

قائمة المراجع

- شايب قدادرة، " مظاهرات 11 ديسمبر 1960 "، صدى المتحف، ع1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- شايب قدادرة، مشروع ديغول سبتمبر 1959، صدى المتحف، ع1، دار هومة، الجزائر، 2004.
- شريط لخضر، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة، ط خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005.
- صلاح العقاد، المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962.
- طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
- طلاس مصطفى،العسلي بسام، الثورة الجزائرية، ط خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.
- عباس محمد، في كواليس التاريخ (3)، ديغول والجزائر (أحداث، قضايا، شهادات)، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007.
- عباس محمد، نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية 1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- عبد الحميد إبراهيمي، في أصل الأمة الجزائرية 1958-1962، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
- عدة بن داهة، الإستطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008.
- عزوي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني المجاهد، الجزائر، 1993.

قائمة المراجع

- عفرون محرز،مذكرات من وراء القبور (وقائع القبور، وقائع مأساة مميتة)، ج1، تر: الحاج مسعود مسعود، دار الهومة، الجزائر، 2008.
- عمراني عبد المجيد، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية (1954-1962)، مطابع دار الشهاب، الجزائر، (د.س).
- غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م-1962، دار العلوم ، عنابة، 2002.
- قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بنيون، دار الأمة، الجزائر، (د.س).
- قندل جمال، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الصناع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- لبجاوي محمد، حقائق عن الثورة، بيروت، 1971.
- لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، من منشورات التجمع الجزائري البومديني 1، قسنطينة.
- ليله محمد كمال، المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966.
- ماندوز أندريه، الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر: ميشال سطوف، منشورات ANEP، الرويبة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.س).
- محفوظ قداش جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- مرتاض عبد المالك، معجم المصطلحات للثورة الجزائرية 1954-1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.
- مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.س).

قائمة المراجع

- مسعود عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.
- مصطفى بن عمر، الطريق الشاق للحرية، ط خاصة، وزارة المجاهدين، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.
- مفتاح سعيدة وحجيج علي، المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1830-1999، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، (د.س).
- مياسي إبراهيم، قبسات ... من تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.
- الميلي محمد، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- هجيرة العماري وآخرون، مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ندوة مديرية المجاهدين ببسكرة، 2001.
- يحي بوعزيز، الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001.

قائمة المراجع والمصادر باللغة الأجنبية:

- Alistair Horne Dahlab, Histoire de la guerre d'Algerie, Paris, London, 2007.
- Mohamed Tiab, La chronologie algérienne 1830-1962,tour, ishaq, Boufarik, Algérie, 1999.
- Mouloud Aouimeur, Propagande et diplomatie au service de la guerre de libération national, El Massadir, N°10 (2eme 5re 2004).

قائمة المراجع

مجلات:

- بلحاج صالح، مخطط شال وآثاره في تطوير حرب التحرير، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والبحث عن ثورة أول نوفمبر 1954م، ع2، الجزائر، 2005.
- بوعزيز يحي، ملامح من ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول إتجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960، مجلة الأصالة، ع74/73، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر، 1979.
- بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة 1962/1954، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- بوعزيز يحي، ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2007.
- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، 2004.
- بيطام مصطفى، الحواجز المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام، مجلة الذاكرة، ع6، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، نوفمبر، 2000.
- زديرة أحمد، الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية، ج2، مجلة أول نوفمبر، إصدار المنظمة الوطنية، للمجاهدين، ع175، 2011.
- السقاي عبد الحميد، من بطولات جيش التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد 63، 1983.
- العياشي علي، قصر الطير معتقل الموت البطيء، مجلة أول نوفمبر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ع89، جانفي، فيفري، 1988.

قائمة المراجع

- فكار عثمان، الإستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري، مقاربة سيوتاريخية، مجلة جامعةدمشق، 29، ع3-4، 2013.
- ماجن عبد القادر، السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها، مجلة أول نوفمبر، ع93/94، ماي، جوان، 1988.
- وزارة المجاهدين، مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية، مجلة المجاهد، ج4، ع94، 25 أفريل 1961.

مذكرات:

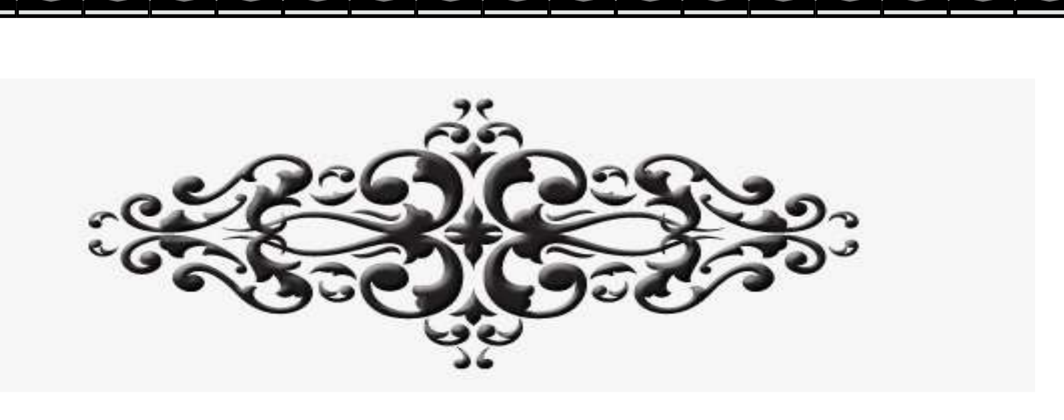
- أحمد مسعود سيد علي، تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا 1960-1961،رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001، 2002.
- رمضانة جعفر، أنواع وأساليب التعذيب (الإستعمار الفرنسي إبان الثورة التحريرية، الولاية السادسة نموذجا)، مذكرة الماجستير، 2005، 2006.
- جرد سالم، دور المنطقة الثانية من الولاية التاريخية السادسة في الثورة التحريرية الكبرى 1956-1962، مذكرة الماجستير، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، 2001.
- ديلوح عبد الحميد، مظاهرات ديسمبر 1960 وآثارها على الثورة الجزائرية، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر.

موسوعات:

- بحليس بهيج، موسوعة أحداث القرن العشرين قادة وأعلام (1)، ج8، دار نوبليس، بيروت، 2004.
- البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

قائمة المراجع

- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج2، دار الهدى، لبنان، 1985.
- موسوعة تاريخ الجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، (D.V.D)، 5 جويلية 2002، شارل ديغول.



الفهرس

